

# مستقبل العلوم السياسية في إطار جائحة كورونا

تحرير

الدكتور محمود عزت





الأوراق البحثية المشاركة في ورشة عمل

# مستقبل العلوم السياسية في إطار جائحة كورونا

١٩ نوفمبر ٢٠٢٠



مركز الدراسات الاستراتيجية  
مكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة  
والمشرف العام  
مصطفى الفقي

رئيس التحرير  
مي مجيب

مدير التحرير  
محمود عزت

ساهم في التحرير  
حسين سلامة

المراجعة اللغوية  
محمد حسن

معالجة النصوص  
سماح الحداد

التصميم الجرافيكي  
آمال عزت

الآراء الواردة في هذا الكتيب تُعبّر عن آراء كاتبها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.



الأوراق البحثية المشاركة في ورشة عمل  
**مستقبل العلوم السياسية  
في إطار جائحة كورونا**

١٩ نوفمبر ٢٠٢٠

تحرير

الدكتور محمود عزت



## مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الأوراق البحثية المشاركة في ورشة عمل مستقبل العلوم السياسية في إطار جائحة كورونا / تحرير محمود عزت. --  
الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

صفحة ٤ سم

تدمك 978-977-452-617-5

١. العلوم السياسية. ٢. فيروس كورونا. أ. عزت، محمود. ب. مكتبة الإسكندرية.

2021208192142

ديوي - 320

ISBN 978-977-452-617-5

رقم الإيداع: 2021/21156

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢١.

### الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: [secretariat@bibalex.org](mailto:secretariat@bibalex.org)

# الفهرس

- ٧ تقديم
- ٩ جائحة كورونا ومستقبل العلوم السياسية: مع قراءة خاصة للجدل التنظيري الليبرالي  
الواقعي في تفسير السياسة الدولية  
أ.د. أحمد وهبان
- ٢٣ الآثار السياسية لجائحة كورونا  
أ.د. ممدوح منصور
- ٢٩ تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية بعد فيروس «كورونا»: هل تمثل تحدياً لعلم السياسة؟  
أ.م.د. مي مجيب
- ٣٩ جائحة كورونا وإشكالية قيادة عمل جماعي دولي لمواجهة الكارثة  
د. عبد العال الديربي





## تقديم

لقد رسخ في الوعي الدولي بعد عام ٢٠٢٠ أن النتائج المترتبة على جائحة «كورونا» تعد الحدث الجلل الذي استشرى تدريجياً حتى استحكم في حياة الشعوب والدول، كما بث شعوراً بعدم اليقين والضعف يفوق وطأة أوقات الحروب. ومع سرعة تفشي الجائحة، برز مدى عجز العلوم الاجتماعية عموماً، والعلوم السياسية بوجه خاص، عن القدرة على التنبؤ واستشراف المستقبل، كما تبين حدود المراجعات المحتملة في الأسس التي تقوم عليها المنظومة الديمقراطية في ظل الأزمة، بالإضافة إلى الاستعدادات المتعلقة بإدارة الأزمات، وتحديدًا في ضوء سياسات الصحة العامة الإجبارية التي تم تبنيها داخل النظم الديمقراطية.

كما كشفت الجائحة عن مدى قدرة الأطر النظرية السائدة في العلوم الاجتماعية وإسهاماتها السابقة، على تقديم إجابات واضحة عن تساؤلات تتعلق بكيفية فهم تحول القدرة في ضوء مؤشر «كورونا»، والوقوف على الارتباط - الذي يمكن أن يخلص إليه المعنيون بتحليل السياسة المقارنة - بين طبيعة النظم السياسية والاستعدادات لمواجهة الجائحة. كما كشفت الجائحة عن تبيان سمات الحكم السلطوي في الاستجابة والتعامل مع الأزمة مقارنة بنظم الحكم الديمقراطي، خاصةً مع تدابير الصحة العامة، مثل فرض تدابير الإغلاق الصارمة، والعزل، والحجر الصحي، وهي تدابير واسعة الانتشار عالمياً، وقد فرضت ضرورة مراجعة مدى تأثيرها في منظومة القيم الديمقراطية وآليات التفاعل السياسي بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بمنظومة الحريات العامة. ولكن يمكن أن نفترض إجمالاً أنه بقدر التفاوت الكبير في الأداء الفعلي للدول والحكومات خلال إدارة الأزمة، بات واضحاً وجود حاجة إلى وضع تصورات جديدة لفهم العلاقة بين طبيعة النظم السياسية والاستعداد لإدارة أزمات مثل انتشار الأمراض والأوبئة، وذلك في ظل معطيات العولمة والتشابك الهائل بين مختلف أبعاد الأنشطة الإنسانية.

كما قدمت الجائحة العديد من الأطروحات لما بعد «كورونا»، وشمل ذلك تراجع الديمقراطية، فضلاً عن تغوّل النظام السلطوي الذي اكتسب شرعية تحت مسمى «احتواء الجائحة»، كما طرحت الجائحة تساؤلات تتعلق بالآثار السياسية المترتبة عليها، وكذلك إشكالية قيادة عمل جماعي دولي لمواجهة الكارثة، ناهيك عن الجدليات النظرية المتعلقة بتفسير السياسة الدولية من المنظور الليبرالي، إلى غير ذلك من الاستفسارات والتساؤلات التي تتصاعد حداثها مع امتداد الأزمة، وانكشاف مدى هشاشة العلوم الاجتماعية في مواجهة الواقع، قبل الحديث عن قدرته على التنبؤ والاستشراف.

انطلاقاً من تلك الأفكار، تأتي أهمية هذا الإصدار الخاص بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، والذي انبثق عن ورشة عمل بعنوان «مستقبل العلوم السياسية بعد جائحة كورونا» في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، بمشاركة عدد من رؤساء أقسام العلوم السياسية بالجامعات المصرية؛ كمحاولة لتكريس دور المركز في إلقاء الضوء على أبرز القضايا ذات البعد الاستراتيجي من جانب، ولإبراز دور الجماعة السياسية المصرية في معالجة أبرز الأزمات التي يكابدها علم السياسة حالياً. ولعل الفترة التالية على انعقاد تلك الفعالية قد شهدت العديد من المعطيات الجديدة، وطرحت تساؤلات إضافية تحتاج إلى معالجة ودراسة أكاديمية وبحثية رصينة مستقبلاً.

فريق عمل مركز الدراسات الاستراتيجية

# جائحة كورونا ومستقبل العلوم السياسية: مع قراءة خاصة للجدل التنظيري الليبرالي الواقعي في تفسير السياسة الدولية

أ.د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

طفت على سطح الأحداث العالمية، وتربعت خلال الشهور القليلة المنصرمة جائحة نوعية تجسدت في انتشار فيروس فتاك عبر مختلف قارات البسيطة عُرف بكوفيد-19 أو كورونا. وسرعان ما صار العالم إزاء أزمة جديدة هي الأخرى نوعية، وبات عليه أن يتعامل معها في ظل أجواء من القلق وعدم اليقين والخوف والترقب، انتابت سائر سكان الكوكب جراء ذلك المرض الغامض الحاصد للأرواح. وراحت كل دولة تسعى بشتى السبل إلى إدارة أزمته الخاصة مع الفيروس، كما حاولت المنظمة المعنية بالصحة العالمية تقديم بعض العون للدول في هذا الصدد، وإن باتت حالة الارتباك العامة والضبابية سيده الموقف؛ لا سيما في ظل حملات التضليل الإعلامي ونشر الشائعات وتبادل الحملات الدعائية المبنية على اتهام القوى الدولية بعضها لبعض بالتسبب في الأزمة، وعدم الشفافية في تقديم الحقائق للجماعة الدولية، والسعي إلى تحقيق مصالح أنانية ضيقة على حساب أمن ومستقبل البشرية قاطبة. وبموازاة هذه المساعي والممارسات الدولية والحكومية، ازدهرت الأدبيات التي انصبت على تحليل الأزمة الحالية وتداعياتها المختلفة على كافة أوجه الحياة الإنسانية المعاصرة، بما في ذلك قطاع عالم السياسة بوجهيه الداخلي والدولي. وفي هذا السياق تأتي حلقتنا النقاشية هذه حول مستقبل العلوم السياسية في ظل جائحة كورونا.

وتأسيسًا على ما تقدم، ارتأيت أنه يتعين بداية أن أقدم تصوري للإجابة عن جملة تساؤلات يطرحها عنوان الحلقة النقاشية وهي:

- هل نحن بصدد الحديث عن تطورات جوهرية يشهدها علم السياسة بمختلف فروعه الأصيلة والهجينة بفعل جائحة كورونا وتداعياتها، أم أننا نتحدث عن تغيرات قد تطرأ جراء الجائحة على الممارسات السياسية للدول والتنظيمات السياسية وربما الأفراد؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تغيير حقيقي في بنية النسق الدولي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، على نحو قد يؤدي إلى تراجع مكانة بعض القوى الدولية الكبرى أو حتى القطبية، لحساب قوى أخرى تتقدم الصفوف لاعتلاء قمة تدرج سلم القوى الدولي؟

- هل أدت الجائحة وما ترتب عليها من تداعيات إلى تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية، ومن بينها علم السياسة على الصعيد العربي لحساب العلوم الطبيعية؟

- هل أدت تداعيات الجائحة إلى استشراف ظاهرة التضليل الإعلامي عبر مختلف وسائلها وبشتى آلياتها؟

ومن ثم، أقدم إجابتي عن التساؤل الأساسي الذي اقترحتة سابقًا، وهو: في ظل الجائحة، لمن كانت الغلبة هذه المرة على صعيد الجدل التنظيري التقليدي والقديم والمتواصل بين منظري النموذجين الفكريين الرئيسيين في تفسير العلاقات الدولية (أي الليبرالي والواقعي)؟ بمعنى هل كانت سلوكيات الدول خلال الجائحة أقرب إلى الطرح الليبرالي أم إلى الطرح الواقعي في التفسير؟

وإتمامًا للفائدة، أختتم مداخلتني بالإجابة عن جملة تساؤلات أخرى أبرزها:

- أي الأنظمة السياسية أثبتت جدارة أكبر في التعاطي مع جائحة كورونا: الحرة أم السلطوية؟ وهل فعلاً كانت الأنظمة السلطوية هي الأكثر نجاحًا في هذا السياق؟ وإذا كان ذلك كذلك: هل هذا قد يدعونا إلى التخلي عن الإيمان بالنظم الديمقراطية النيابية ومختلف مبادئها وآلياتها؟

- ما أبرز حقول وموضوعات علم السياسة، التي قد يتعاطم الاهتمام بها بعد انقشاع أزمة الوباء؟

- وبناءً عليه: ما أبرز النصائح التي يمكن أن تولد من رحم الأزمة، وأن نوصي بها كأكاديميين فيما يتصل بتطويع مخرجات علم السياسة لخدمة المجتمعات العربية وقضاياها؟

وفيما يلي أقدم رؤيتي بصدد الإجابة عن تلك التساؤلات تبعاً:

### ١- الجائحة: علم السياسة والممارسة السياسية ومآل النسق الدولي

أرى، مبدئياً، أن ثمة مبالغة كبيرة في القول بأن علم السياسة بشقّي فروعه ومواضيعه سيشهد تغييراً جذرياً بفعل هذه الأزمة التي تجسدها جائحة كورونا، أو أن علم السياسة بعد أزمة كورونا لن يكون هو ذات علم السياسة المعروف قبلها. ببساطة فإن القائلين بهذا الرأي لا يقدمون أية أدلة أو تحليلات مقنعة تؤكد صحة زعمهم. ربما ارتباطاً بتداعيات الأزمة وصيرورتها والسلوكيات الصادرة عن الأفراد والتنظيمات والدول خلالها؛ يحدث أن يتزايد الاهتمام بفروع أو مواضيع ما ضمن نطاق علم السياسة، وقد يعيد بعض محلي النظم السياسية النظر في بعض تحليلاتهم التقليدية أو يتراجعون عن تميزاتهم الأيديولوجية لأنماط معينة من الأنظمة، وقد يعلن بعض مريدي النماذج الفكرية النظرية انتصار نماذجهم في تفسير السلوك السياسي للدول خلال الأزمة، لكن كل ذلك لا يعني ولا يقود في تصوري إلى تغيير جذري في علم السياسة ولا حتى في فروعه الرئيسية التي وردت في قائمة اليونسكو عام ١٩٤٨ والتي هي: النظرية السياسية، والنظم السياسية، والحياة السياسية، والعلاقات السياسية الدولية. فالجائحة الحالية هي ككل أزمة دولية تتسم بالتأقبت وعدم الديمومة لوقت كافٍ لتشكيل ملامح جديدة لعلم السياسة أو حتى لأي علم آخر.

أما على صعيد الممارسات السياسية، فإن ثمة تغييراً حدث بالفعل في سلوكيات الدول والتنظيمات، وهو التغيير التقليدي المرتبط بخصوصية موقف الأزمة الحالية شأنها في ذلك شأن سائر الأزمات. فعناصر موقف الأزمة عموماً، وفي عبارة وجيزة هي: «تهديد كبير ووقت قصير ومفاجأة».

وعليه، فإن موقف الأزمة عادة ما يجبر متخذي القرار، تحت وطأة عامل محدودية الوقت، على تخطي الإجراءات البيروقراطية، والخطوات الروتينية لعملية اتخاذ القرار. من ذلك مثلاً أن العديد من الدول قامت باستخدام لقاحات وأدوية لمواجهة الوباء دون المضي في الإجراءات الروتينية المعتادة في التأكد من اعتبارات الفعالية والأمان من خلال السلطات المنوطة بذلك، حال هيئة الغذاء والدواء الأمريكية، فنجد مثلاً الرئيس الأمريكي قد دعا الشعب إلى استخدام عقار «ريمديسفير» في علاج كورونا دون تحقق الهيئة من مدى فعاليته، ومتجاهلاً في الوقت نفسه تحذيرات منظمة الصحة العالمية من هذا التسرع، بل واتخذ قراراً دراماتيكيّاً بالتوقف عن تقديم الحصة المالية الأمريكية المقررة للمنظمة، ومن ثم أعلن انسحاب بلاده منها كلياً.

كما تدفع مواقف الأزمات صانعي القرار الخارجي غالبًا إلى تعريف أهدافهم على نحو قاطع، وبصورة أكثر تحديدًا؛ ارتباطًا بتعاضد حجم التهديدات التي يفرضها موقف الأزمة. وينعكس ذلك في صورة اختلاف أولويات الأهداف خلال أوقات الأزمات عنها في الأحوال العادية، فقد تتقدم بعض الأهداف لتتبوأ مكان الصدارة خلال الأزمة، بينما تتراجع أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الاختلاف في ترتيب الأهداف خلال فترات الأزمات قد يتعدها ليرتب التزامات بعيدة المدى. ففي ظل الأزمة الحالية تقدمت الأهداف المتعلقة بالحفاظ على حياة المواطنين على أي أهداف أخرى تتعلق بالاقتصاد أو حتى حقوق الإنسان مثلًا، حيث لجأت غالبية الدول إلى إجراءات احترازية لمواجهة الوباء من قبيل الإغلاق الكلي كما فعلت إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والسعودية لشهور عدة، أو الإغلاق الجزئي الذي لجأت إليه دول أخرى عديدة مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان ومصر، ناهيك عن الإجراءات المتعلقة بحظر التنقل الداخلي، ووقف السفر الخارجي من خلال المطارات والموانئ، وغير ذلك الكثير من الإجراءات التي تحد من حريات المواطنين، وتؤثر بالسلب على اقتصاديات الدول ومعدلات نموها.

كذلك من المعتاد أن تؤثر مواقف الأزمة على نخبة صانعي القرار ذاتهم، حيث قد يترتب عليها ما يشبه عملية الفرز أو التقويم للأدوار التي يقوم بها كل واحد من أعضاء هذه النخبة، ولا سيما ما يسمى بالحلقة الضيقة لصناعة القرار (صناع القرار الفعليون أو الأكثر تأثيرًا ونفوذًا)، وبالتالي فقد تسفر أزمة معينة عن دخول أعضاء جدد إلى هذه الحلقة، وخروج البعض الآخر منها. ولعل أوضح الأمثلة وأجلاها في هذا الصدد نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أجريت في نوفمبر ٢٠٢٠ والتي واكبت استمرارية أزمة الجائحة، وأسفرت عن هزيمة كبيرة للرئيس الأمريكي الحالي ترامب أمام خصمه الديمقراطي جو بايدن، بما سترتب عليه من إطاحة بكل دوائر صنع القرار المرتبطة بالإدارة الحالية، والمجيء بنخب وشخصيات جديدة في ظل إدارة أمريكية جديدة بالكامل. ويُرجع معظم المحللين هزيمة الرئيس ترامب في الانتخابات إلى فشل إدارته لأزمة كورونا، وتعامله بخفة وارتجال مع الأزمة وتداعياتها على نحو أسفر عن وفاة ما يربو على ربع مليون أمريكي حتى الآن جراء المرض الفيروسي.

وإذا انتقلنا للحديث عن أثر الجائحة على النسق الدولي القائم، وهو النسق الذي يعتبره غالبية المحللين أحادي القطب، والذي ظهر إلى حيز الوجود منذ تفكك الاتحاد السوفييتي رسميًا في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، أو ربما بالأحرى منذ سقوط حائط برلين في ٩ نوفمبر عام ١٩٨٩، فإنني أرى

أن ثمة مبالغة واضحة في التحليلات التي تقول بتغير جذري في بنية النسق الدولي وصعود قوى قطبية كالصين إلى موقع القيادة على حساب الولايات المتحدة، استناداً حسب هذا الزعم إلى فشل الأمريكيين وتخبطهم في التعامل مع الأزمة، ونجاح الصينيين في هذا الخصوص، بل وصار كثير من التحليلات السياسية والطبية يؤكد على كون كورونا (كوفيد-١٩) جاء نتيجة تخليق معلمي إرادي، ولكن الاختلاف يظل في إطار هذا التوجه حول ما إذا كان تم نشره بعمل إرادي غائي من جانب حكومة الصين أم أنه انتشر نتيجة خطأ بشري غير مقصود.

ويرى القائلون بتورط النظام الصيني، والموسومون بأصحاب نظرية المؤامرة، أن الفيروس استُخدم كسلاح بيولوجي لتحقيق أهداف تتعلق بصعود الصين كقوة قطبية قائمة على مستوى النسق الدولي، إلى جانب بعض الأهداف الاقتصادية. ووفقاً لهذا الرأي، فإن الصين تمتلك فعلاً اللقاح كما العلاج المضاد للفيروس، وأنها بطبيعة الحال لن تقدمه لغيرها من الدول تحقيقاً لأهدافها المشار إليها. وكإحدى القرائن على صحة ما ذهبوا إليه يشير هؤلاء المحللون إلى إقدام النظام الصيني على اعتقال الطبيب الذي كان أول من أعلن عن ظهور الفيروس، والذي توفي فيما بعد متأثراً بإصابته بذات الفيروس، فيما يعني حسب هذا التوجه أن نظام بكين كان ضالماً في إخفاء وجود وانتشار الفيروس.

ومهما يكن من أمر هذه التحليلات، ومدى دقة ما استندت إليه من معلومات، أرى أن الجائحة حين تنقشع لن تسفر عن نسق دولي جديد تتراجع فيه مكانة الولايات المتحدة لصالح الصين، ذلك بأن من المعلوم بدهاءة أن موازين القوى الدولية تنبني بصفة أساسية وفقاً لقدرات الدول العسكرية حال ما يمتلكه من قوة عسكرية تتألف من: فرق مدرعة، وأسطول حربي، وصواريخ باليستية، وطائرات مقاتلة، وطائرات بدون طيار، وصواريخ ذكية، وأسلحة نووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما أنه على الدول امتلاك صنف آخر من صنوف القوة ألا وهو القوة الكامنة *Latent Power* والتي هي دعامة القوة العسكرية، وتتشكل القوة الكامنة من مكونات اجتماعية اقتصادية مثل ثروة الدولة، وإمكاناتها البشرية، وقدراتها التقنية. وعليه فإن العسكرة ليست هي الوسيلة الوحيدة أمام الدولة للحصول على القوة، وإنما قد تحقق الدول ذات الغاية من خلال زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية، على نحو ما فعلت الصين خلال العقود القليلة الماضية. وتأسيساً على ما تقدم، أرى أن محصلة قوة الصين لم تزل بعيدة عن الاقتراب من وضعية القوة القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة

حاليًا، والتي لم تزل متفوقة بمراحل على الأصدقاء العسكرية (التقليدية وأسلحة الدمار الشامل)، والاقتصادية، والتقنية، ولنضع تحت التفوق التقني ألف خط كما يقولون.

## ٢- الجائحة ومسألة تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية لحساب العلوم الطبيعية

أتصور أن طبيعة الأزمة باعتبارها تتعلق بجائحة وبالتالي بقطاع الصحة، تفرض تعاضم الاهتمام بالبحوث والدراسات الطبية والحيوية والصيدلانية، ويصير المتخصصون في هذا المجال في بؤرة الاهتمام الحكومي والإنساني عمومًا. ولكن هذا التعاضم في الاهتمام من الطبيعي أن يتراجع إلى معدله الطبيعي عقب انقشاع غبار الأزمة. هذا التصور ينطبق على الصعيد العالمي ولا يُستثنى منه بطبيعة الحال المحيط العربي. وإن كان هذا لا يتنافى مع حقيقة أن الاهتمام الحكومي بقطاعات العلوم الطبيعية على الصعيد العربي تقليديًا، أكبر بمراحل منه بقطاعات العلوم الاجتماعية وضمنها علم السياسة. ويتضح ذلك بجلاء في التوسع الحكومي الملحوظ في إنشاء الجامعات التكنولوجية، مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في السعودية، وجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، وغيرها الكثير من الجامعات التكنولوجية في مصر. وتبقى ملاحظة بالغة الأهمية قوامها أن علم السياسة حتى في الظروف الطبيعية ربما يحظى بالاهتمام الأقل حتى بين العلوم الاجتماعية؛ نظرًا لحساسية الموضوعات التي يتضمنها، والقضايا التي يثيرها بالنسبة لكثير من الأنظمة العربية، حال تلك الموضوعات والقضايا المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان وغيرها.

## ٣- الجائحة وظاهرة التضليل الإعلامي

هذا يدعونا للحديث عما يُعرف بحروب الجيلين الرابع والخامس وما يرتبط بهما من مفهوم القوة الحادة Sharp Power، بما يعني استخدام كافة وسائل الدعاية والحرب النفسية ووسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك اللُّحمة الوطنية وإثارة النعرات السلبية والدينية والقلق والاضطرابات داخل الدول المعادية. إنها إذًا حرب المعلومات في زمن المعلومات، حيث تنتشر مفردات مثل: وسائل التواصل الاجتماعي، القرصنة الإلكترونية، الدعاية السوداء، الحرب النفسية، حرب الأفكار، الإرهاب الإلكتروني، النفايات الإلكترونية، الذباب الإلكتروني، التضليل، المعلومات الزائفة، الخداع، الإغراء، غسيل الأدمغة، التفجير من الداخل، نشر الفوضى، التنصت الإلكتروني، تتبع إحدائيات الموقع الجغرافي، العمليات الاستخباراتية، المجتمع المدني الإلكتروني وغير الإلكتروني الذي يتم تجنيده



وتمويله وفقاً لأجندات غربية غالباً. كما أنها حرب الضغوطات الاقتصادية واستهداف البورصات والعملات، وهي أيضاً الحرب القائمة على عمليات عسكرية محدودة ونوعية فائقة الدقة، تحقق أهدافاً بالغة الأهمية والحיוوية في وقت محدود وبأقل تكلفة ممكنة، باستخدام أسلحة ذات قدرات تقنية متميزة في مقدمتها صواريخ الكروز الذكية وطائرات الدرونز أو الطائرات المسيرة عن بعد بدون طيار، وهي الحرب التي قد تقتضي أيضاً التحالف السري وغير المعلن مع تنظيمات وميليشيات مسلحة، قد يتم تصنيفها في العنن منظمات إرهابية. إنها حرب خليط بين هذا وذاك، وكل هذا وذاك يحقق أهداف السياسة الخارجية للدولة، باعتبارها في نهاية الأمر: فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف.

ولا شك أن هذه الحروب بمختلف آلياتها هي سمة مميزة للعصر باعتباره عصر المعلومات والتقنية، وبالتالي فاستخدام التضليل الإعلامي خلال أزمة كورونا لم يكن أمراً جديداً ولا طارئاً ولا مولوداً من رحم الأزمة، وإن كان هذا الاستخدام بدا كثيفاً خلالها، حيث لجأ كثير من الأنظمة السلطوية إلى تقديم معلومات مضللة سواء في الداخل أو أمام العالم الخارجي عن مدى انتشار الوباء داخل دولها، وعن كفايتها في التعامل معه وتحجيمه. كما درات حرب دعائية كبرى بين الولايات المتحدة والصين في إطار من تبادل الاتهامات حول المسؤولية عن نشر الفيروس والتقاعس في التعامل معه، واستغلال الأزمة في تحقيق مكاسب سياسية ضيقة الأفق، وغير مسؤولة. كما لجأت دول عديدة، ومنها روسيا على سبيل المثال، إلى نشر أخبار عن تمكن علمائها من التوصل إلى لقاحات وعلاجات ناجعة لكوفيد-١٩. وانتشرت آلاف الوسائط المسموعة والمرئية على شبكات التواصل الاجتماعي تقدم تحليلات عن طبيعة الفيروس وأعراض المرض وتقديم العلاجات التي وصلت أحياناً حد الخرافات للمرض. الأمر الذي أدخل الإنسان المعاصر في حلقة النفايات الإلكترونية الخبيثة، ووقف تائهاً أمامها بعيداً كل البعد عن الوصول إلى أية حقائق. نريد أن نقول: نعم استخدمت عمليات التضليل الإعلامي بكثافة خلال الأزمة، لكنها لا ترتبط بها وجوداً وعدمًا، كانت موجودة قبلها وستستمر بعدها باعتبارها سمة العصر كما أسلفنا.

#### ٤- الجائحة وجدل التنظير في العلاقات الدولية بين الليبرالية والواقعية

ظهرت النظرية الواقعية أو بالأحرى نموذج الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبل بالتوتر والصراع، وارتباطاً بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوروبية التقليدية، وهبطت بها

إلى مصاف قوى الدرجة الثانية، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية. واعتبرت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات الليبرالية المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تدور إجمالاً حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية، وكل المبادئ غير الخيرة التي جرّت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها، حسب التحليل المثالي، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها. ومنذ ذلك الحين والجدل حد الصراع دائر على أشده بين التيارين الفكريين الأكثر بروزاً في تحليل السياسة الدولية. إذ ما برح الليبراليون يؤكدون على الطبيعة البشرية الخيرة بطبعها، وعلى كون الحرب ظاهرة عارضة غير أصيلة يمكن للبشرية أن تتخلص منها ومن كل صور الصراع والعنف، من خلال مبادئ وهياكل تنظيمية تستجيب لنوازح الخير الأصيلة في النفس البشرية. ويتأسس النموذج الليبرالي عموماً على عدة أفكار مبدئية رئيسية: الفكرة الأولى قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها لبعض، نظرًا لأنه من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما الفكرة الثانية والتي ترتبط غالبًا باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظرًا لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية. وأما الفكرة الثالثة والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة ففحواها أن المؤسسات الدولية، حال منظمة الأمن الجماعي الكبرى المتمثلة في الأمم المتحدة، ووكالة الطاقة الدولية، وصندوق النقد الدولي؛ كلها وغيرها مؤسسات يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولا سيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. إن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة.

وفي المقابل يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون على كون الأصل في النفس البشرية أنها شريرة وأنانية وصراعية بطبيعتها، وبالتالي، فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دومًا إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك، مع التسليم بأنه لا توجد مصالح واحدة متفق

عليها بين كل البشر، كما لا توجد وسائل واحدة لتحقيق تلك المصالح، حيث تتسم المصالح والوسائل بالتغير عبر الزمن. وكذلك الحال على صعيد الدول، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتعين، حسب هانز مورجنثاؤ مؤسس الواقعية الكلاسيكية، أن نلم بعناصر قوة الدولة كالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، ومستوى الاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، وكفاءة الدبلوماسية، ونظام الحكم.

إن السياسة الدولية، حسب مورجنثاؤ، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأناية. ثم إن البيئة الدولية هي بطبيعتها بيئة فوضوية نظرًا لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول، إن بنية النسق الدولي هذه، حسب الواقعيين الجدد بقيادة كينيث والتز، تحتم التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة، والذي يمثل إفرارًا طبيعيًا لطبيعة النسق الفوضوية. ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوك الدول تدرك الدول، ولا سيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظرًا لأن الدول الأخرى تمثل مصدرًا للتهديد المحتمل في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول، يمكنها التحرك لدعم أية دولة تتعرض للهجوم. وبالتالي تتكسر حسب الفكر الواقعي فكرة السعي الأناني الذاتي من قبل كل دولة إلى تحقيق مصلحتها القومية في إطار قوتها الذاتية أيضًا، وبالتالي فالسبيل الوحيد في ظل بيئة فوضوية لتحقيق الاستقرار هو ميزان القوة. وارتباطًا بما سبق، نقدم فيما يلي إجابتنا عن التساؤل المتعلق بمن المنتصر في الجدل هذه المرة، بصدد تفسير السلوك الدولي خلال أزمة كورونا: الطرح الليبرالي أم الطرح الواقعي؟

كان الليبراليون، ولا سيما دعاة المؤسساتية يجادلون دومًا بأن بالإمكان بلوغ الخلاص من ظاهرة الصراع الدولي، وما يرتبط بها من أفكار دشنها الواقعيون حال القوة والمصلحة القومية ومعضلة الأمن وميزان القوة، والاستعاضة عن كل ذلك بصور متنوعة من التعاون، وربما الوصول إلى نوع من التكامل بين الدول يمكن التأسيس له بوسائل عديدة، أبرزها الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والانخراط في

المنظمات الدولية بشتى أنماطها من عالمية وإقليمية. وفي مبارزاتهم الفكرية مع غرماهم الواقعيين كان الليبراليون يلجأون إلى أنموذج الاتحاد الأوروبي كمثل جلي على صحة طرحهم، ويفيضون في الثناء على هذا الكيان، وكيف أن زمرة من الدول الأوروبية المتناحرة، التي تمتلك تاريخًا طويلًا مخضّبًا بالدماء جراء الحروب الطاحنة التي خاضتها بعضها تجاه البعض لا سيما ألمانيا وفرنسا، صار بمقدورها أن تنفض عنها غبار الصراع الدامي الطويل، وتنخرط في وحدة تكاملية بالغة التماسك والتعاقد يشار إليها بالبنان في العالمين. لكن يبدو أن سلوكيات دول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كورونا الراهنة جاءت على عكس ما يشتهي الليبراليون، حيث سرعان ما بادرت الدول الأوروبية في خضم الأزمة إلى إغلاق حدودها القومية، والتعامل وفقًا لمقتضيات مصالحها الضيقة بعيدًا عن أي صيغ تكاملية حقيقية، ولسان حال كل دولة أنا ومن ورأي الطوفان، مما دعا العديد من الشعوب الأوروبية لا سيما الشعب الإيطالي إلى التساؤل حول جدوى الاتحاد الأوروبي إن لم تقف دوله مجتمعة إلى غوث بعضها لبعض، وفقًا للمبدأ المرتجى: الكل للواحد والواحد للكل. وهي أمور كلها تنذر بتهاوي الكيان الاتحادي الأوروبي ربما في ذات تاريخ انقشاع الأزمة.

على صعيد آخر جاءت سلوكيات بعض الدول خلال الأزمة أقرب إلى سلوكيات قطاع الطرق في بعض عصور الانحطاط البشري، حيث قام العديد من الدول بأعمال سطو على المعدات والمستلزمات الطبية التي حاولت دول أخرى تأمينها لشعوبها في مواجهة جائحة كورونا، لقد صرنا بصدد ما عُرف بحرب الكمادات. فعلى سبيل المثال سطت دولة التشيك على نحو ١٠٠ ألف قناع طبي كانت مرسله من الصين إلى إيطاليا، كما فعلت الولايات المتحدة ذات الفعله، حيث قامت بأعمال قرصنة على مئات الآلاف من الأقنعة الطبية في مطار بانكوك ضمن شحنتين كانت أولاهما موجهة إلى ألمانيا، والثانية لدولة فرنسا. كما وُجّهت اتهامات بقرصنة أجهزة ومعدات طبية تتعلق بالجائحة إلى كل من تركيا وفرنسا وغيرهما، ناهيك عن دخول دول كالولايات المتحدة وألمانيا في مزادات من أجل خطف صفقات أجهزة طبية كانت دول أخرى مثل البرازيل وسلوفاكيا تعاقدت على شرائها من الصين. وفي السياق ذاته صدرت عن بعض كبار القيادات الدولية خلال الأزمة تصريحات مفعمة بالأنانية القومية، وتغليب اعتبارات المصلحة على كل اعتبارات أخلاقية أو أخرى تتعلق بإعلاء قيم التعاون الدولي. من ذلك تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حين قال في أكثر من مناسبة: «اللقاحات والأقنعة للأمريكيين أولاً».

وتأسيساً على كل ما تقدم يمكن القول: إننا بصدد هزيمة أخرى للنظرية الليبرالية أمام طروحات المنظرين الواقعيين، وهي الهزيمة التي أبانتها مجلاء مجريات أحداث وتفاعلات أزمة كورونا الراهنة وسلوك الدول الكبرى خاصةً خلالها.

### ٥- فعالية التعامل مع الجائحة بين النظم الديمقراطية النيابية والنظم السلطوية

ذاعت خلال فترة الأزمة مقولة قوامها أن الأنظمة السلطوية كانت أكثر فعالية في التعامل مع الجائحة وإدارة أزمة كورونا. وهي مقولة تثير العديد من التساؤلات الهامة أبرزها: هل فعلاً كانت الأنظمة السلطوية أكثر كفاءة وفعالية في إدارة أزمة كورونا؟ وإذا كان ذلك كذلك هل يمكننا أن نوصي بالتخلي عن تحليلاتنا وتخرجاتنا التقليدية كأكاديميين باعتبار أنظمة الديمقراطية النيابية هي النموذج الذي يتعين أن تسعى إليه كافة الشعوب إن هي أرادت النظام السياسي الأكثر كمالاً ومثالية؟

يشار بدايةً إلى أن النظم السلطوية تتسم بسرعة اتخاذ القرارات سواءً في أوقات الأزمات أو حتى في الأوقات العادية، ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى كون عملية اتخاذ القرار في تلك النظم هي عملية تحكيمية تضيق فيها دائرة المشاركة والمشورة إلى حد كبير، إذ غالباً ما تقتصر دائرة صنع القرار على رأس النظام، ونفر محدود من المقربين منه، والذين يحظون بثقته الشخصية الكاملة. وبالتالي فلا مجال يذكر لانتظار قرارات من مؤسسات تشريعية أو نصاب من بيوت خبرة ومراكز بحثية، ولا اعتبار يُذكر لتوجهات الرأي العام، ورؤى جماعات الضغط والمصالح وسائر قوى المجتمع المدني التي هي غالباً في ظل هذه النظم كيانات شكلية مدججة موالية للنظام وتابعة له، وربما تقوم بدور أداة دعاية له. ومن طبيعة عملية صنع واتخاذ القرار هذه قد يسقط بعض المحللين في فخ القول بأن النظم السلطوية كروسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية كانت أكثر فعالية ونجاحاً في إدارة أزمة الجائحة، باعتبار أن عدد الإصابات المعلن عنها في ظل هذه الدول أقل بمراحل منه في دول نيابية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها. وهو تحليل ولا شك متسرع، ويفتقر إلى الدقة الموضوعية، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ وواقع النظم السلطوية في التعطيم الإعلامي وتزييف الحقائق، بآلاتها الدعائية التي تعتبر رسالتها تمجيد خطايا الزعيم. ناهيك عن استهانتها بحقوق الإنسان، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الحياة نفسه، وبالتالي فالحفاظ على أرواح الناس وتدقيق وتوثيق المعلومات المتعلقة بالوفيات أمور لا تدخل ضمن اهتمامات مثل ذلك. وعليه فلا يوجد أي دليل موضوعي يؤكد صحة الزعم بأن عدد الإصابات والوفيات بكورونا كان أقل في الدول ذات النظم السلطوية. ونشير هنا إلى عملية التعطيم

التي مارسها النظام الصيني بصدد منشأ الفيروس، ورفضه تقديم أية معلومات عن مختبر يوهان الذي ربما تسبب في انتشار الفيروس حسب بعض التحليلات، ناهيك عن اعتقال الطبيب الذي حاول نشر الحقائق حتى توفي في نهاية المطاف متأثرًا بإصابته بكورونا.

ومهما يكن الأمر، فإننا لا يمكن بطبيعة الحال أن نتقبل المقولات بأفضلية النظم السلطوية، وهي المقولات المؤسسة على زعم فعالية هذه النظم في إدارة الأزمات. ولا يمكن لباحث أو محلل سياسي موضوعي أن يدعو إلى أنظمة قمعية تقدر حكم الزعيم، الرجل الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد، والإعلام الموجه، بوصفه بديلاً للنظم النيابية الحرة القائمة على مذهب الحقوق الطبيعية بما تتيحه من حكم رشيد قوامه تقديس الحقوق والحريات الإنسانية، وتداول السلطة سلمياً، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية الحقة، والإعلام الحر. ولا يثنينا عن ذلك بطبيعة الحال تراجع الممارسات الديمقراطية وانتشار بعض قيم الشعبوية في ظل بعض الديمقراطيات الكبرى حال الولايات المتحدة وفرنسا، ومن ذلك بعض الممارسات والتصريحات التي واكبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، حال ما صدر عن الرئيس الأمريكي ترامب (المهزوم) وحملته الانتخابية من اتهامات بتزوير الانتخابات، كتلك الانتخابات الشكلية الهزلية المعهودة التي تجرى في دول العالم الثالث وجمهوريات الموز.

## ٦- الجائحة واحتمالات تزايد الاهتمام ببعض حقول وموضوعات علم السياسة

(أ) أتصور أن يتعاطم الاهتمام بحقل إدارة الأزمات، وهو الحقل الذي أُنِع بقوة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، التي تعد أخطر أزمة في التاريخ المعولم هددت الوجود البشري.

(ب) كما أتصور أن تُقدم تحليلات جديدة مختلفة عن التحليل التقليدي لموضوعات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الحياة.

(ج) أتوقع مزيداً من التحليلات، ربما تكون مختلفة عن سابقاتها في موضوع عملية صنع القرار بين النظم الحرة والسلطوية.

(د) وربما يعاد النظر في كثير من التحليلات المتعلقة بفكرة العولمة، بعدما أسفرت عنه الأزمة من سلوكيات دولية تميل إلى التوقع عوضاً عن الانفتاح على الآخر في التعاطي مع الأزمة وتداعياتها.

هـ) أتوقع تحليلات موسعة عن فكرة التنظيم الدولي وفعالية وتفعيل المنظمات الدولية والإقليمية العامة والمتخصصة.

و) أتوقع أن يراق مزيد من الحبر على مذبح الجدل التاريخي والمتواصل بين مشايخي النماذج الفكرية التنظيرية الكبرى في السياسة الدولية، وفي مقدمتها: النموذجان الليبرالي والواقعي.

ز) أتوقع تزايد الاهتمام بالتحليلات المتعلقة بفكرة القوة الحادة وآليات وفعالية حروب الجيلين الرابع والخامس.

وأخيراً: هل من توصية أكاديمية لصانع القرار العربي؟

ربما تكون التوصية الأبرز في تصوري هي ضرورة تعظيم الاهتمام بمراكز إدارة الأزمات، وتعزيز الإيمان بأهمية وجدوى المراكز البحثية وبيوت الخبرة، وإنتاجها للأوراق البحثية، وأوراق سياسات، وتوصيات. كما أرى أنه آن الأوان لأن تحذو جامعاتنا حذو بعض الجامعات الغربية الكبرى (كجامعة جونز هوبكنز مثلاً) من حيث إنشاء مراكز بحثية متخصصة في إدارة الصراع، وأرى أننا تأخرنا كثيراً في هذا الصدد، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أننا طرف أصيل في الصراع العربي الإسرائيلي المعروف بكونه متجذراً ومستعصياً على الحل، لارتباطه بالمشكلة الفلسطينية التي يرى كثير من المحللين أن حلها قد يؤدي إلى حل ٩٠٪ من مشكلات العالم المعاصر.





# الآثار السياسية لجائحة كورونا

أ.د. ممدوح منصور

رئيس قسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

ومندوب مصر المناوب لدى منظمة اليونسكو سابقاً

يشهد العالم منذ نهاية عام ٢٠١٩ وحتى الآن، هجمة وبائية شرسة لفيروس كوفيد-١٩، المعروف عالمياً بفيروس كورونا. وعلى الرغم مما أحدثه هذا الوباء من خسائر بشرية واقتصادية طائلة، وأضرار نفسية واجتماعية جمّة، وعلى الرغم مما أثاره هذا الفيروس أيضاً من مخاوف رهيبة، فلا يزال العالم حائراً، عاجزاً عن تبيان طبيعة هذا الفيروس وخصائصه، وكذا هوية المتسبب في تخليقه أو نشره عالمياً، ناهيك عن كيفية التصدي له بالعلاج أو الوقاية منه. وإذا كانت نزعة السيطرة والهيمنة السياسية لدى القوى الكبرى، وكذا نزعة الكسب المادي لدى الشركات العالمية الكبرى في مجال العقاقير الطبية واللقاحات قد دفعتها للتسابق لتحقيق مغانم كثيرة من وراء تلك الجائحة، فلا يزال رجل الشارع العادي متشككاً فيما يوشك أن يطرح عليه عالمياً من لقاحات أو عقاقير غير مأمونة العواقب، لا سيما بعدما ترددت الأنباء وتواترت الشائعات بشأن طبيعة هذه اللقاحات، وما قد تخفيه بداخلها من مخاطر أو ما تنطوي عليه من مهالك، قد تودي بصحة الإنسان أو تهدد بقاء نوعه، أو قد توقعه فريسة لهيمنة تكنولوجيا شريرة تستهدف إخضاع الإنسان وإذلاله والسيطرة عليه، بدلاً من أن تكون خادمة له أو معينة له على مواجهة صعوبات الحياة.

وفي إطار السعي لتبيان الآثار التي من المتوقع أن تنتج عن تلك الجائحة على العلوم والدراسات السياسية، سواء على المستوى الوطني الداخلي، أو على المستوى الدولي الخارجي، فلا مندوحة عن الانطلاق من رصد أبرز الآثار السياسية الداخلية والخارجية التي خلفتها تلك الجائحة، أو ما نتج عنها من ظواهر سياسية مستجدة لم تكن معهودة من قبل، وتسببت هذه الجائحة في ظهورها، على اعتبار

أن تلك الظواهر تمثل مادة البحث التي من شأن هذه العلوم والمعارف أن تعنى بدراستها وتحليلها، ومن ثم فقد بات لزاماً أن يتهيأ الباحثون لرصدها وملاحظتها، وأن يتسلح الدارسون بكافة المفاهيم والمناهج وأدوات التحليل اللازمة لتفسير هذه الظواهر أو التوقع في شأنها. وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الآثار السياسية الداخلية والخارجية:

### أولاً: الآثار السياسية الخارجية أو الدولية لجائحة كورونا

- ١- ظهور أنواع جديدة من الأخطار والتهديدات الدولية على نطاق واسع لم يسبق لها مثيل من حيث الشدة والخطورة، مما يزيد من احتمالات ومخاطر الحرب البيولوجية باعتبارها أداة من أدوات الصراع السياسي الدولي، وضرب الاقتصادات المعادية تمهيداً للهيمنة السياسية.
- ٢- استخدام تلك الجائحة أداةً للتشهير والدعاية المضادة فيما بين القوى الكبرى، وتبادل الاتهامات بشأن المتسبب في ظهور وانتشار الفيروس، في محاولة للتشهير بالخصم وتشويه صورته عالمياً، حيث أطلق الرئيس ترامب على الفيروس تسمية «الفيروس الصيني».
- ٣- تزايد المخاوف من احتمال لجوء الجماعات الإرهابية الدولية إلى استخدام الأسلحة البيولوجية، بعدما تأكدت قدرتها على إثارة الذعر والخوف على المستوى الدولي.
- ٤- تنامي الاتجاهات الانعزالية والعنصرية والقومية، وكذا النزعة الأنانية في السلوك الدولي، مما سيلقي بانعكاسات سلبية على التعاون الدولي مستقبلاً، كما قد يحد من قوة الاندفاع نحو العولمة. وقد بدا ذلك جلياً في استيلاء بعض الدول الكبرى على المستلزمات الطبية التي كانت مرسلة إلى دول أخرى.
- ٥- الأثر السلبي المتوقع على التوجهات الوجودية وتجارب التكامل الإقليمي، وهو ما تمثل في مبادرة بعض الدول الأوروبية إلى إغلاق حدودها مع جيرانها من دول الاتحاد مخافة انتشار العدوى، وسحب فرنسا وإيطاليا لقواتهما التي كانت موضوعة تحت إمرة الاتحاد الأوروبي، ذلك فضلاً عما أبداه الإيطاليون صراحة من مشاعر الإحباط إزاء مواقف دول الاتحاد تجاه إيطاليا وقت احتدام الأزمة. وعلى جانب آخر فلم تخل الساحة الدولية كذلك من بعض مظاهر التعاطف الدولي والإنساني في صورة تبادل زيارات المجاملة بين المسؤولين السياسيين، وتقديم بعض المعونات والمستلزمات الطبية للدول الأخرى.

٦- التشكيك في مصداقية وحيادية بعض الوكالات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، وفي دورها خلال الأزمة، سواء من خلال إظهار تقاعسها في كشف الحقائق حيئاً، أو النزوع إلى المبالغة والتهويل من مخاطر الفيروس، بهدف إثارة الذعر والبلبلة حول طبيعة الموقف حيئاً آخر، مما دعا البعض إلى القول بوقوع المنظمة تحت هيمنة بعض الدول، أو تحت سطوة الشركات العالمية الكبرى المنتجة للعقاقير واللقاحات.

٧- تراجع حدة أعمال العنف في الكثير من الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في مناطق مختلفة من العالم.

٨- استغلال الصين للمخاوف التي أثارها الجائحة وشراء نسبة كبيرة من الأسهم التي كانت بحوزة مستثمرين غربيين في الشركات الصينية، فيما كان أشبه بعملية تأميم غير مباشر بهدف استعادة سيطرتها وإحكام قبضتها من جديد على استثماراتها الوطنية، بغية دعم قوتها الاقتصادية النسبية على المستوى العالمي، مما سينعكس بالضرورة على ميزان القوة العالمي لصالحها.

٩- تزايد المخاوف عالمياً من وجود ما يشبه المؤامرة الكونية التي تستهدف التخلص من الفائض البشري في دول الجنوب باعتباره يمثل فئة مستهلكة وغير منتجة، وعلى اعتبار أن العالم لم يعد في حاجة لأكثر من ٢٠٪ فقط من الأيدي العاملة حالياً للحفاظ على نفس المستوى الراهن من الإنتاج العالمي، وبالتالي فإن نسبة الـ ٨٠٪ المتبقية باتت تمثل عبئاً على الاقتصاد العالمي.

١٠- تزايد المخاوف لدى البعض من وجود مؤامرة كونية للهيمنة العالمية، تستهدف السيطرة على العنصر البشري عالمياً من خلال إنتاج لقاحات مضادة للفيروس قادرة على تغيير الشفرة الوراثية للإنسان، أو من خلال حقن البشر بسرائح معدنية تمكن من التحكم في الإنسان وتوجيه سلوكه من خلال ما يعرف بشبكات للاتصالات، ناهيك عما سيتحقق من مكاسب مالية طائلة من جراء بيع هذه اللقاحات عالمياً.

١١- ظهور الحاجة الماسة للعناية بدراسة الأزمات الدولية وأساليب معالجتها، لا سيما تلك الناشئة عن تهديدات ذات طبيعة بيولوجية، وذلك لإمكانية زيادة كفاءة وفعالية التعامل معها مستقبلاً.

١٢- التراجع الحاد في معدلات التبادل التجاري الدولي، وحركة النقل والمواصلات الدولية، والانخفاض الهائل في معدلات السياحة العالمية، مما ألحق أضراراً بالغة بالاقتصادات

الوطنية للعديد من الدول، وهو ما سينعكس بالضرورة على معدلات التنمية بها، بكل ما يعنيه ذلك من مشكلات واضطرابات سياسية واجتماعية داخلية، فضلاً عن تأثيرها السلبي المتوقع على الاقتصاد العالمي.

١٣- الأثر الإيجابي للجائحة من المنظور البيئي، والذي تمثل في التحسن النسبي للموسم للأوضاع البيئية عالمياً، بعامل التراجع الحاد في انبعاثات أول أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى حوالي ٤٠٪ عالمياً، وذلك كنتيجة لتوقف الإنتاج الصناعي، وانخفاض حركة الطيران الدولي ومعدلات استخدام وسائل المواصلات بكافة صورها، مما أدى إلى معالجة مشكلة تآكل طبقة الأوزون إلى الحد الذي يبشر بالاختفاء شبه التام لهذه المشكلة.

### ثانياً: الآثار السياسية الداخلية أو المحلية لجائحة كورونا

١- تسببت الجائحة في إعاقة أو تعطيل العديد من مظاهر الديمقراطية في العديد من الدول، من ذلك مثلاً:

- تأجيل الانتخابات سواء الرئاسية منها أو البرلمانية.
- تعليق أو تقييد كثير من الأنشطة السياسية.
- حظر التجمعات أو حظر التجول.
- إعلان حالة الطوارئ فيما يقرب من ٨٤ دولة حول العالم.

٢- تزايد نزعة تركيز السلطة في العديد من الدول، باعتبار أن ذلك من متطلبات مواجهة الجائحة وما نتج عنها من أوضاع استثنائية، وبدعى أن ما قد يترتب على هذه الجائحة من مخاطر يستلزم أو يسوغ اتخاذ مجموعة من الضوابط أو فرض نوع من القيود الاستثنائية المقيدة للحريات.

٣- تزايد حدة الانتقادات الموجهة للعديد من الحكومات حول العالم لعدم قدرتها أو ضعف مستوى كفاءتها في التعامل مع مخاطر الجائحة وتبعاتها على نحو فعال، أو لفشلها في الإدارة الرشيدة والناجعة للأزمة، فضلاً عن الدور الكاشف لهذه الأزمة، إذ أظهرت ضعف القدرات والإمكانات الوطنية في العديد من الدول، لا سيما في القطاع الطبي، وعجز الحكومات عن التعامل مع مواقف الأزمات والكوارث ذات الطبيعة العامة أو الشاملة.

٤- تزايد حالات عدم الاستقرار السياسي والتذمر الشعبي، وارتفاع معدلات الاضطرابات السياسية على نحو ما حدث في الصين من تظاهرات ضد الحزب الشيوعي.

٥- ظهور الحاجة إلى ضرورة التحسب لإمكانية تعرض القيادات السياسية أو صناعات القرار السياسي في الدولة لمخاطر العدوى أو الإصابة بالأمراض والأوبئة على نحو مفاجئ أو شامل، مما قد يعرض عملية صنع القرارات السياسية بها للشلل المفاجئ، حيث تعرض العديد من زعماء وقادة الدول الكبرى للإصابة بفيروس كورونا سواء من بين رؤساء الدول أو الحكومات أو الوزراء أو أعضاء البرلمان.

٦- بروز الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي في العديد من الدول، بهدف تخصيص قدر أكبر من الموارد للعناية بالبحث العلمي وتطوير التعليم والنهوض بخدمات القطاع الصحي والطبي، لرفع مستوى جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، لا سيما في أوقات الأزمات، وبما يستلزمه ذلك من تطوير شامل للبنية التحتية للقطاع الصحي، والعمل على تطوير قطاع الصناعات الدوائية بحثًا وإنتاجًا، لا سيما في مجال إنتاج الأمصال واللقاحات والعقاقير الطبية، لمواجهة أي تهديدات مشابهة محتملة في المستقبل، وعلى اعتبار أن ذلك قد بات من متطلبات حماية الأمن القومي والإنساني، ومن مقومات القوة القومية للدول في عالم اليوم الذي أصبحت المعرفة تلعب فيه دورًا محوريًا في المجتمعات (مجتمعات المعرفة) وفي الاقتصاد (الاقتصاد القائم على المعرفة).

٧- بروز الحاجة الماسة إلى دعم البنى التحتية الإلكترونية كشبكات الاتصالات والإنترنت، وما يرتبط بها من خدمات، بحيث تكفل الاستجابة للزيادة المفاجئة في الضغوط والأحمال في أوقات الأزمات، وباعتبار أن هذه الشبكات قد باتت تمثل أحد أهم قنوات أو وسائل تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين سواء في مجال الصحة أو التعليم أو الاتصال أو الرعاية الاجتماعية.

٨- على المستوى الاجتماعي، ألقى الجائحة بظلال كثيفة وبصورة سلبية على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات، وذلك بعامل تزايد المخاوف من العدوى، وبما يستلزمه ذلك من اتباع الإجراءات الوقائية أو الاحترازية (كالعزل أو التباعد الاجتماعي)، مما أدى إلى إضعاف كثافة التفاعلات الاجتماعية، وإشاعة حالة من التوتر والقلق والخوف على المستويين العام والخاص، وهو ما ستكون له بالتأكيد آثار نفسية واجتماعية سلبية مستقبلًا.

كشفت الجائحة - في العديد من المواقف - عن الوجه القبيح للرأسمالية الجشعة، والذي بدا في الاستهانة بالخسائر في الأرواح مقارنة بالخسائر في الأموال، والإصرار على رفض تعطيل العمل أو وقف الإنتاج، حتى ولو جاء ذلك على حساب التضحية بالمزيد من الأنفس، ذلك فضلاً عن بعض الممارسات اللاإنسانية التي شهدتها بعض تلك المجتمعات، والتي من بينها التقاعس في تقديم الخدمة الطبية اللازمة لإنقاذ أرواح المسنين في بعض الدول الأوروبية، وقصر تقديم خدمات الرعاية الطبية على من هم في سن الشباب والعمل المنتج، على اعتبار أن كبار السن قد باتوا يمثلون - من وجهة النظر الجشعة هذه - عناصر غير منتجة لا ضرورة ولا أهمية لها، وهو ما كان له أثر نفسي مدمر على هؤلاء المسنين الذين ضحوا بحياتهم وبدلوا أرواحهم من أجل مجتمعاتهم، التي باتوا لا يلقون منها إلا الجحود والنكران.

# تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية بعد فيروس «كورونا»: هل تمثل تحديًا لعلم السياسة؟

أ.م.د. مي مجيب

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

شهد عام ٢٠٢٠ ظهور وباء «كورونا» المعروف علمياً بـ «كوفيد-١٩»، وهو حدث كارثي تحرك ببطء وسبب شللاً لحياة الشعوب والدول، كما نشر شعوراً بعدم اليقين والضعف لا يقارن بأوقات الحرب.

ومع سرعة انتشار العدوى، خشي القادة والسياسيون في جميع أنحاء العالم من التأثير الاقتصادي المدمر الناتج عن الفيروس، فقد واجه هؤلاء تحدياً رئيساً يتمثل في سرعة التصرف في ظل ضبابية المشهد، مما دفعهم إلى فرض تدابير تأمين تحدّ من الحرية الشخصية والمشاركة الديمقراطية.

ولم يستثنَ النموذج الديمقراطي من النظم السياسية من تلك الضغوط، مع صعود الحركات الشعبية والقومية المحلية، والتهديدات الجيوسياسية الخارجية، ولكن كوفيد-١٩ خلق نوعاً جديداً من اختبار قدرة هذا النموذج على التأقلم والمواجهة، فأثار الشكوك حول العولة، واتخاذ القرار الديمقراطي، وموثوقية العلم والمعلومات، وفي نهاية المطاف قدرة النموذج الديمقراطي على التعامل مع الأزمات، واستشراف المستقبل.

لقد تحدى وباء «كوفيد-١٩» الحكومات في جميع أنحاء العالم. كما تحدى الحكمة التقليدية والتفاهات التجريبية في السياسات المقارنة والسياسة الصحية. وهناك ثلاثة أسئلة رئيسة تطرح نفسها في هذا الصدد:

أولاً: يظهر فشل بعض الدول التي تعتبر نفسها الأكثر استعداداً - والأكبر قدرة على الاستجابة لمواجهة تفشي الأمراض - في الاستجابة الفعالة لهذا الوباء. كيف ينبغي لنا أن نفهم تحول القدرة في ضوء مؤشر «كوفيد-19»؟ وكيف يمكننا دمج القدرة السياسية في التفكير في الاستعداد لمواجهة الوباء؟

ثانياً: لم تنجح العديد من الآليات التي أثبتت الديمقراطية من خلالها أنها مفيدة للصحة في تفسير أداء الحكومات أمام هذا الوباء. هل هناك مميزات سلطوية في الاستجابة والتعامل مع الأزمة؟

ثالثاً: بعد عقود من الزمان، أصبحت تدابير الصحة العامة كتبني عمليات الإغلاق الصارمة، والعزلة، والحجر الصحي التي تفرضها الدول على نطاق واسع، هل ستثبت هذه التدابير فعاليتها على المدى الطويل؟ وهل ستعيد تشكيل التفكير في الصحة العامة، وفي منظومة القيم الديمقراطية بشكل عام؟

وفي هذا الصدد، يطرح هذا المقال خمسة تحديات رئيسة للديمقراطيات بعد فيروس «كورونا»، وهي حماية سلامة الانتخابات ونزاهتها، وإيجاد المكان المناسب للخبرة، والتعامل مع التيارات الشعبية والقومية المنتعشة، ومواجهة المعلومات المضللة المحلية والأجنبية، والدفاع عن النموذج الديمقراطي. وبعد تحديد هذه التحديات، تحاول الورقة تقديم توصيات في مجال السياسات تحقيقاً لما أسماه «إيستون» في تحليله النظري بـ«القدرة على الاستجابة».

## ١- حماية سلامة الانتخابات ونزاهتها

في حين كانت أوروبا والعالم في حالة إغلاق تام، تم تعديل الانتخابات وتأجيلها وإلغائها في ضوء الخطر الصحي الذي يشكله الوباء. وتأجلت انتخابات إيطاليا الإقليمية في الربيع حتى الخريف. وفي المملكة المتحدة، تم إرجاء الانتخابات المحلية وانتخابات رؤساء البلديات التي كان من المقرر إجراؤها في مايو لمدة عام. أما في الولايات المتحدة، أرجأت ١٦ ولاية وإقليم واحد (بورتوريكو) انتخاباتها الأولية عدة مرات.



أما الذين مضوا قدمًا في التصويت فقد تعرضوا للانتقاد، ففي فرنسا، قررت الحكومة الإبقاء على الجولة الأولى من الانتخابات البلدية في الخامس عشر من مارس الماضي، على الرغم من أن الفيروس كان قد تسبب بالفعل في خسائر فادحة. وقد أدى هذا إلى انخفاض نسبة المشاركة (ارتفع مستوى الامتناع عن التصويت بنحو ٢٠ نقطة منذ عام ٢٠١٤ إلى رقم قياسي بلغ ٥٥,٤٪ في عام ٢٠٢٠) وفرض عقوبات سياسية ثقيلة على الحكومة، وبعد يومين من ذهاب الناخبين إلى صناديق الاقتراع، دخلت البلاد حالة حظر. وأخيرًا جرت الجولة الثانية في ٢٨ يونيو الماضي، وسجلت مرة أخرى رقمًا قياسيًّا في الامتناع عن التصويت (مشاركة ٤١,٦ في المائة فقط)، مما يعكس الأزمة السياسية التي تواجهها الدولة في فرنسا، وكذلك المخاوف الشديدة من الوباء.

ومع احتمال حدوث موجات متكررة من «كوفيد-١٩»، يفترض طرح طرق بديلة للتصويت، خاصة وأن التصويت عبر الإنترنت لا يعتبر آمنًا بعد. وفي الوقت نفسه، لا تزال السلطات الوطنية والمحلية مترددة في نشر نظام للتصويت بالبريد الإلكتروني بسبب عدم اليقين بشأن موجة الوباء. ومع ذلك، في ولاية بافاريا الألمانية، تمت زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية في ١٥ مارس (٥٨,٥٪ من المشاركة، والتي ارتفعت بمقدار ٣,٥ نقطة مقارنة بعام ٢٠١٤) إلى نسبة أعلى من الناخبين الذين أرسلوا بطاقات الاقتراع البريدية. وعقدت الجولة الثانية بالكامل عن طريق البريد. وعلى العكس من ذلك، ففي بولندا، تأجلت الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٠ مايو في اللحظة الأخيرة، وذلك لأسباب تتعلق ظاهريًا بالقلق إزاء نظام الاقتراع الذي لم يتم اختباره بعد.

وتشكل الانتخابات العامة التي جرت في الولايات المتحدة في نوفمبر اختبارًا رئيسيًّا لصحة الديمقراطية الأمريكية. ورغم أن الاقتراع البريدي قد يساعد في الحد من المخاطر على الصحة العامة في وقت التصويت، فإن بعض الجمهوريين، على غرار ميل الرئيس دونالد ترامب، عارضوا هذه الانتخابات زاعمين أنها من شأنها أن تزيد من تزوير الناخبين. وفي حين أن بعض الولايات سهلت القواعد للسماح لمزيد من الناخبين بالإدلاء بأصواتهم غيابيًّا في الانتخابات الأولية في إبريل وفي نوفمبر، هدد ترامب بحجب التمويل الاتحادي من ميتشيجن ونيفادا عن الجهود الرامية إلى توسيع التصويت البريدي، ورفض الموافقة على تمويل الطوارئ لخدمة البريد في الولايات المتحدة. وعلى نحو مماثل، حجب الجمهوريون في ويسكونسن الجهود الرامية إلى تأخير الانتخابات الأولية في ٧ إبريل. رغم

أن ١٠ ولايات أجرت انتخابات أولية في ٢ يونية الماضي، ولم يحصل كثير من الناخبين على بطاقات اقتراع في الوقت المناسب، مما أدى إلى نتائج متأخرة.

كما أثار «كوفيد-١٩» تساؤلات في العديد من جوانب الحياة الانتخابية والسياسية فيما يتجاوز عملية التصويت. وقد أجبرت الحملات والاتفاقيات على أن تكون افتراضية، مما يحد من جهود الفرز التقليدية والتجمعات الشخصية. ونظرًا للطوارئ الصحية العامة، والمخاطر المادية التي تُركّز على عقد البرلمان كالمعتاد، فقد تقلصت بشدة فرصة إجراء مناقشات سياسية. وقد علق الديمقراطية في جميع أنحاء العالم (مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وكندا ونيوزيلندا) المناقشات حول التشريعات غير المتعلقة بحالات الطوارئ، أو علقته برلماناتها مؤقتًا في ذروة الوباء. وفي وقت إعادة الافتتاح، فرض العديد منهم ابتعادًا اجتماعيًا صارمًا، أو نقلوا العمليات عبر الإنترنت، بما في ذلك جلسات الاستماع على الإنترنت من قبل مجلس النواب الأمريكي.

## ٢- إيجاد المكان المناسب للخبرات

وضع فيروس «كوفيد-١٩» الأطباء وعلماء الأوبئة وغيرهم من العلماء في مركز الاستجابة للأزمة. ويأتي هذا كتحول حاد عن بيئة ما بعد الأزمة المالية، عندما شوهدت الحركات الشعبية الدور الذي لعبه الخبراء والتكنوقراط في السياسة، واصفة إياه بأنه «مصادرة لسيادة المواطنين»، ومشاركتهم في صنع القرار. واليوم، في الولايات المتحدة وأوروبا وخارجها، يظهر الأطباء وخبراء الصحة العامة في المؤتمرات الصحفية الحكومية والبرامج الإخبارية بشكل متكرر. فكثيرون، بمن فيهم «كريستيان دروستن» الألماني، و«جيروم سالومون» الفرنسي، و«والتر ريتشياردو» الإيطالي، و«أنطوني فوسي» من الولايات المتحدة، أصبحوا أسماء شائعة.

وفي مواجهة المهمة الصعبة المتمثلة في اتخاذ القرارات الصحية المتعلقة بالحياة والموت في عصر من عدم اليقين الشديد نظرًا لحداثة الفيروس، أنشأت معظم الحكومات فرقًا من المستشارين الصحيين الذين كانوا يحمونها جزئيًا من الانتقادات. فعلى سبيل المثال، تم إبلاغ القرارات التنفيذية لحكومة الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» من قبل «مجلس علمي»، وكذلك قرارات رئيس الوزراء الإيطالي «جوزيبي كونتي».

كما حققت البلدان التي اعتمدت على العلم في وقت مبكر نتائج جيدة وحظيت بالثناء الدولي. وفي ألمانيا، أُشيد بالمستشارة «أنجيلا ميركل»، إشادة واسعة النطاق لتوجهها المتسم بالأدلة والخبرات المستنيرة في التعامل مع الأزمة. وعلى نحو مماثل، حظيت اليونان بقدر كبير من الثناء على «إدارتها للأزمات»، ويرجع ذلك جزئياً على الأقل إلى الأولوية التي توليها الحكومة للعلم. وقد سلكت نيوزيلندا مساراً مماثلاً.

بيد أن الخبرة ليست محصنة ضد الانتقادات هي الأخرى، فالثقة في العلماء تتآكل عندما يتناقض كل منهم مع الآخر أو مع نفسه. وبعد مناداته بـ«مناعة القطيع»، فقد تعرض فريق المملكة المتحدة الاستشاري العلمي لحالات الطوارئ، الذي تم تعيينه لتقديم المشورة العلمية والتقنية لرئيس الوزراء «بوريس جونسون» وأعضاء حكومته، تعرضوا لانتقادات شديدة. وجنى نموذج «نولوكداون الفريد» في السويد على سمعة الدولة الإسكندنافية، وأصبح خيارات السفر المتاحة لمواطنيها محدودة. كما أثار الدكتور الفرنسي «ديدييه راولت» جدلاً عالمياً عندما ذهب إلى أن عقار «هايدروكسي كلوروكين» المضاد للملاريا قادر على علاج فيروس «كورونا» بشكل فعال، وهي الفرضية التي أصبحت اعتقاداً سياسياً لدى البعض. وبعد أن أشار أحد مسؤولي منظمة الصحة العالمية إلى أن انتقال الفيروس من قبل أشخاص عديمي الأعراض «نادر جداً»، أعادت المنظمة تأكيد هذا الادعاء فيما بعد بسبب عدد من الأشخاص غير المعروفين.

وفي الولايات المتحدة، أسفرت الاستجابة غير المتسقة والمفجعة للوباء عن أكثر من خمسة ملايين حالة إصابة و١٦٥,٠٠٠ حالة وفاة حتى الآن، مما يوقع العلم والخبرة في صميم المناقشة السياسية. وبعد أن اقترح الرئيس الأمريكي «ترامب» حقن المطهرات كعلاج محتمل، قوبل باعتراض سريع وقوي من جانب المتخصصين في الرعاية الصحية. وأعرب «فاوسي»، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، في وقت لاحق، عن أسفه لوجود «تحيز ضد العلم» في الولايات المتحدة.

ومع استمرار العلوم الطبية في التحقيق في الفيروس الجديد، تُترك الحكومات لاتخاذ قرارات سياسية بأدلة دامغة محدودة. ففي فرنسا، دفع «ماكرون» نحو إعادة فتح المدارس والرعاية النهارية في ١١ مايو الماضي، في حين أوصى مجلسه العلمي بالانتظار حتى سبتمبر. وقد قوبل القرار في البداية بالغضب؛ ولكن بعد أن ظلت الإصابات في فرنسا منخفضة، هدأ الغضب الشعبي. وبالمثل، ضغط «ترامب» من أجل إعادة فتح المدارس في سبتمبر، وهو مسعى صعب بموجب المبادئ التوجيهية لمراكز

مكافحة الأمراض والوقاية منها. وفي المستقبل، سيتعين على الديمقراطيات أن تقيم توازنًا بين الخبرة العلمية والحساسيات السياسية، وهي مهارة ستثبت فائدتها عندما يتم تجاوز الوباء الحالي، في قضية مثل تغير المناخ.

### ٣- التعامل مع صعود النزعات الشعبوية والقومية

بعد أزمة «كوفيد-١٩»، خفت الأحزاب الشعبوية ذات الميول اليسارية بشكل كبير من مواقفها المناهضة لدولهم. وإلى جانب التشكيك النشط في دور الخبراء في توجيه عملية صنع القرار التنفيذي، في ظل هذه الظروف القاهرة، قامت حركة «النجوم الخمسة» في إيطاليا، أو «سيريزا» في اليونان، بوضع تشككهم في أوروبا جانبًا، سعيًا للحصول على الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي للسياسات المحلية. وعلى نحو مماثل، دعا نائب رئيس الوزراء «بابلو إجليسياس» من حزب الشعب المناهض للاتحاد الأوروبي بشكل عام الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء دخل أساسي لكل مواطن.

بيد أن القوميين اليمينيين ضاعفوا خطابهم المناهض للهجرة وانعدامهم للثقة في التعاون الدولي. وترددت البلدان الأوروبية في إغلاق الحدود داخل منطقة «شجن» في المراحل المبكرة للوباء، مما دفع «ماري لوبان» من التجمع الوطني في فرنسا إلى الإشارة إلى أن «دين بلا حدود» يهدد الشعب الفرنسي. وعلى نحو مماثل، احتفلت رابطة «وبديلون» لألمانيا بإغلاق الحدود من أجل وقف انتشار وباء «كوفيد-١٩»، وحثت الحكومة على اتخاذ مواقف أكثر صرامة ضد المهاجرين غير الشرعيين وملتمسي اللجوء. أما في الولايات المتحدة، أعلن «ترامب» من جانب واحد حظرًا على السفر من أوروبا، وسحب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، ودفع بأوامر تنفيذية تقيد الهجرة، وأنحى باللائمة مرارًا وتكرارًا على الصين كمسبب للأزمة.

وفي الوقت الحالي، لا يشكل الشعبويون والقوميون تهديدًا مباشرًا، حيث أدى تأثير التجمع حول العلم في العديد من البلدان إلى دعم واسع النطاق للحكومات الحالية. ومع ذلك، فإن الظروف التي أدت إلى صعود هذه الأطراف في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية وتدفعات الهجرة الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في منطقة البحر المتوسط، قد ظلت كما هي أو تسارعت.

وإذا فشل التعاون الدولي (والأوروبي) بشأن التعافي الاقتصادي في معالجة التفاوتات المتصاعدة المتفاقمة بسبب «كوفيد-١٩»، فإن الأحزاب الشعبوية سوف تتخلى قريباً عن مواقفها الأكثر اعتدالاً ودورها في صنع القرار. ومن جانبها، سوف تستغل الأحزاب القومية نقاط ضعف المواطنين وانعدام أمنهم، فتستخدم المهاجرين ككبش فداء وتستغل دورها كأحزاب معارضة غير مثقلة بعبء إدارة الأزمات الوطنية. ومع تسبب تدابير العزل في الحد من سبل المشاركة السياسية، فإن المشاعر المعادية للمؤسسة الديمقراطية قد تزداد عمقاً بعيداً عن الانفصال عن السياسة. وبدون تبني نهج مشترك يعزز مشاركة المواطنين في تطوير جهود التعافي، فسوف تصبح الديمقراطيات عرضة لموجة متجددة من الشعبوية والقومية، بل وربما تكون أكثر شراسة.

#### ٤- مكافحة المعلومات المضللة محلياً ودولياً

منذ البداية، أدى وباء «كوفيد-١٩» إلى «وباء معلوماتي»، فقد بحث الناس بشكل مهووس عن المعلومات، بعد أن غمرتهم الشكوك واقتصرت أقصى طموحاتهم على احتياجات منازلهم. وفي الوقت نفسه، ضاعفت الجهات الفعالة إنتاج الأخبار المزيفة، ونظريات المؤامرة، وتلاعبت بالمعلومات عمدًا. فقد استغلت روسيا والصين الفوضى التي سببها «كوفيد-١٩» لتعزيز مصالحهما الجيوسياسية والاستمرار في زعزعة استقرار الديمقراطيات الغربية، تماشيًا مع العمليات التي تم إجراؤها منذ أزمة أوكرانيا في عام ٢٠١٤، حيث سلطت المعلومات الروسية المضللة الضوء على الحقائق في الديمقراطيات الغربية وعجزها عن إدارة الوباء العالمي بكفاءة.

فضلاً عن قيام روسيا بنشر الدعم الإنساني الروسي لـ «لبريا وبيلاروسيا» (روسيا البيضاء) وإيطاليا، فقد ضخمت روسيا الجهود الصينية في نشر نظريات المؤامرة والأخبار المزيفة حول أصل الفيروس، استناداً إلى رسائل مناهضة للمؤسسات وأوروبا والمهجرة. أما الصين فقد تلاعبت بالمعلومات عن شحنة من أقنعة الوجه والمعدات الطبية لتعزيز دورها كزعيم عالمي في مكافحة «كوفيد-١٩».

وفي الوقت نفسه، قمعت الروايات حول مسؤوليتها عن الفشل في احتواء تفشي الوباء في مقاطعة «ووهان»، كما اعتمدت المعلومات الصينية المضللة على القنوات الدبلوماسية، فكانت وسائل الإعلام المملوكة للدولة تصور الصين كقوة إنسانية عظمى، وتدافع عن النظام في «بكين» من الاتهامات الدولية الموجهة ضد الصين.

وقد خلق التسييس المفرط لـ «كوفيد-١٩»، إلى جانب العواقب المدمرة لتدابير الإغلاق، أرضاً خصبة لنشأة أنشطة التضليل المحلية. فأدى كل من فيديوهات الوباء في الولايات المتحدة، والخِراف الثائرة في فرنسا، والسّترات البرتقالية في إيطاليا (جنباً إلى جنب مع الجائحة الجديدة) إلى بثّ فكرة أن فيروس «كورونا» كان عملية احتيال. وقد ألقى البعض اللوم على التّخب السياسية، والبعض الآخر ألقى اللوم على تكنولوجيا الجيل الخامس، ولكن اجتمع الجميع على الشكوى من تدابير الإغلاق التي فرضتها الحكومة.

وفي الوقت نفسه، جاءت معلومات خاطئة أيضاً من مسئولين رفيعي المستوى قلّلوا من شأن خطر الإصابة بـ «كوفيد-١٩»، أو من قبل وسائل الإعلام الرئيسية مثل قناة «فوكس نيوز» الإعلامية المحافظة في الولايات المتحدة، والتي قلّلت من معدل الوفيات الناجمة عن المرض. وفي الأشهر المقبلة، وفي ظل هذا الوباء العالمي لن تتزايد عمليات التضليل الإعلامي فقط، بل أيضاً سيحدث ركود عالمي.

وقد بدأت شركات التكنولوجيا بالفعل في اتخاذ خطوات جادة لمنع الحسابات والمتصيدين الذين ينشرون معلومات مضللة حول الفيروس، فعلى سبيل المثال، أزال كل من «فيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» منشورات للرئيس البرازيلي «جاي بولسونارو» يشيد فيها بمادة «الهيدروكسيكلوروكين» (وهي المادة الفعالة في أدوية علاج الروماتيزم) كعلاج ضد «كوفيد-١٩». وأضاف «تويتر» رابطاً للتحقق من حقيقة وجود تغريدة على حساب الرئيس الأمريكي «ترامب» تندد بالتصويت عبر البريد. وفي المستقبل، سيكون السؤال الكبير الآن هو كيفية التعامل مع الأمر وضمان المرونة ضد عمليات التضليل.

## ٥- الدفاع عن النموذج الديمقراطي

في لحظة من عدم اليقين الشديد، التي يجب فيها اتخاذ القرارات السريعة، وغالباً على حساب النقاش السياسي، قد يميل البعض إلى القول بأن الأنظمة الاستبدادية كانت مجهزة بشكل أفضل لتقديم استجابة فورية. ولكن في الواقع هذا غير صحيح لأن استجابة الصين مثلاً، والتي تضمنت تدابير مراقبة وإغلاق عنيفة، حظيت بالرفض التام من منظمة الصحة العالمية ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، أصبح الفيروس قضية سياسية مثيرة للانقسام والجدل في الولايات المتحدة، حيث قوّضت السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات والسلطات المحلية في كثير

من الأحيان استجابة بعضها للبعض. غير أن الأدلة تشير إلى أن التُّظْم السياسية ليست مجيدة في التنبؤ بإدارة الأوبئة. وقد نجحت بعض الديمقراطيات، من بينها أستراليا وألمانيا واليونان ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية وغيرها في احتواء الفيروس والحد من حالات الوفيات. وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل والمكسيك والهند لم تُدر الأزمة جيدًا.

وعلى نطاق عام، وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحريات المدنية، قاومت الديمقراطيات اختبار الإجهاد العصبي الذي تم اختباره في «كوفيد-١٩». وبما أن الفيروس قد أدى إلى اضطرابات مفاجئة في الحياة الديمقراطية والانتخابية، فقد اغتنمت بعض الحكومات الفرصة لتوسيع سلطة الدولة بشكل غير مسبوق. ففي المجر، تم توسيع إصدار قانون تمكين سلطات الحكومة في حالات الطوارئ، ولا سيما تجريم الترويج للخوف من أجل إسكات المعارضة، وتمكين وكالات الأمن الوطني من الوصول إلى قواعد البيانات التي تديرها الدولة والبلديات. وفي تركيا، يحتاج الخبراء والأكاديميون إلى تصاريح خاصة من مجلس استشاري، كان قد أقسم أعضاؤه على السرية من أجل الوصول إلى بيانات «كوفيد-١٩». وفي موسكو، من المفترض أن عشرات الآلاف من الكاميرات ذات مميزات التعرف على الوجه تم تركيبها لتتبع العدوى، ولكن المخاطر تبقى في مكانها حتى بعد الوباء. أما في إسرائيل، سمح الكنيست لوكالة الأمن الداخلي (شين بت) بدعم تعقب الاتصالات بناءً على طلب رئيس الوزراء. وفي فرنسا وإيطاليا، لعبت أحزاب المعارضة دورًا رئيسيًا في الإشراف على خيارات الحكومات ومعالجتها بشكل حاسم في عمليات الإغلاق وإعادة الفتح. وقد تمكنت المملكة المتحدة من ضمان استمرارية الديمقراطية حتى بعد تشخيص إصابة رئيس الوزراء «بوريس جونسون» بالفيروس، واضطر وزير الخارجية «دومينيك راب» إلى شغل منصبه مؤقتًا.

وقد قدمت كوريا الجنوبية مثالًا بارزًا على استخدام تطبيقات تتبّع الاتصالات مع حماية الديمقراطية والبيانات الشخصية. ومع ذلك، فإن التحديات التي تفرضها الحاجة إلى المراقبة الجماعية والأزمة الاقتصادية والموجات الثانية أو الثالثة المحتملة من جائحة «كوفيد-١٩»، تشير إلى أن مرونة الأنظمة الديمقراطية لا يمكن اعتبارها أمرًا مسلمًا به.

لقد تحدى «كوفيد-١٩» فهم الأساسيات في السياسات المقارنة وسياسة الصحة العامة. ويبدو أن الكثير من الأساسيات، مثل: تعريف كلٍّ من التأهب للصحة العامة والقدرة، وأثر الديمقراطية على صحة السكان وإمكانية استخدام تدابير الصحة العامة القسرية - وهي الأساسيات التي بدت

لنا مستقرة - هي في الواقع لم تستقر. وهذا يمثل لحظة مهمة وفريدة من نوعها في دراسة السياسات المقارنة، والتي ستكون فيها أدوات العلوم الاجتماعية في السنوات القادمة مطلوبة بشكل مُلِح، لمساعدتنا في تحقيق فهم أزمة كوفيد-١٩. وأثناء الجائحة أو الوباء، وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات، فإن طرح الأسئلة ربما يحدد إعادة ترتيب كلِّ من الافتراضات وجدول أعمال البحوث خلال السنوات المُقبِلة.



# جائحة كورونا وإشكالية قيادة عمل جماعي دولي لمواجهة الكارثة

د. عبد العال الديري

وكيل كلية السياسة والاقتصاد

لشئون الدراسات العليا والبحوث - جامعة السودان

سُكِّلت أزمة فيروس كورونا هزة فجائية على مستوى النظام العالمي، نتيجة انتشاره الواسع من بؤرة محلية انطلقت من الصين إلى بؤرة عالمية انتقل من خلالها إلى معظم بلدان العالم، ولقد أفرزت هذه الظروف صدمة عنيفة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية نظرًا لتداعياتها على الاستقرار العالمي، إذ أدى إغلاق العالم جراء فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي إلى حدوث تغييرات على شكل النظام العالمي الذي حدث فيه ارتباك كبير نتيجة هذا الحدث الكارثي من حيث تأثيره ومداه على مجال العلاقات الدولية، فضلاً عن سيادة حالة من الضعف على الصعيد العمل المشترك، ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

لقد أجبرت هذه الأزمة الصحية الجميع على إعادة التفكير في هيكل النظام العالمي وميزان القوى الخاصة به، فلا شك أن الجائحة هي أزمة كبرى ألفت بظلالها على جوانب عديدة، سواء على المستوى الصحي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، أو حتى العسكري. كما أن هذه الأزمة ستترك آثاراً على النظام العالمي، ربما تستمر لأجيال عديدة بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدول، وأنماط العلاقات الدولية داخل هذا النظام.

ومع التسليم بأن الهيمنة والقيادة، يشكّلان أبرز معالم النظام العالمي، والذي تتصارع عليهما القوى العظمى المتحكمة في مجريات الأحداث العالمية، فإن النقاش يتحدث حول احتمالية أن يشهد العالم تغييراً في مراكز السيطرة والتحكم في ظل عدم ظهور أو تبني تحالف أو عمل جماعي دولي لمواجهة كارثة تفشي كورونا. وهذا يثير عدة تساؤلات؛ هل سيظل النظام العالمي بعد كورونا على حاله كما كان قبلاً أم أنه سيشهد تغييرات في ميزان القوى والملامح وظهور قيادة جديدة للعالم بخلاف

القائمة فعلاً؟ لماذا لم تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة عمل جماعي دولي لإنقاذ العالم من وبيلات كورونا كما اعتدنا منها طوال فترة قيادتها للعالم؟ لماذا لم تقم أي من القوى الدولية الأخرى بالحلول محل الولايات المتحدة في دورها القيادي؟ هل فقدت الولايات المتحدة مركز الزعامة الدولية بعد ثبوت فشلها في مواجهة فيروس كورونا؟ هل أثبتت جائحة كورونا أن الصين بوصفها إحدى القوى الدولية المؤثرة في العالم هي الأصلح لقيادة النظام العالمي بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية؟ ما طبيعة تأثير ما أحدثه فيروس كورونا من تقلبات في ميزان القوى الدولية وما تسبب فيه من ظهور مفاهيم جديدة وأنماط سلوكية مستهجنة دولياً وإنسانياً على مستقبل العلوم السياسية ودارسيها عبر العالم؟

### ١- فيروس كورونا وضرورة قيادة عمل جماعي لمواجهته

يرى كثير من المحللين السياسيين أن السبب الرئيسي وراء فشل العالم في مكافحة انتشار فيروس كورونا هو غياب الولايات المتحدة عن قيادة العالم وتحليلها عن دورها المعهود دولياً، فكان على واشنطن الإمساك بزمام المبادرة وقيادة عالم كورونا المستجد (كوفيد-١٩) من خلال دعوة قادة الدول للتعاون المشترك، وإيجاد سبل لمواجهة الآثار السلبية الاقتصادية للوباء، وأن تضع خلافاتها مع الصين جانباً من أجل محاربة الوباء.

فليس بخافٍ أن العالم لم تسبق له من قبل مواجهة أزمة مثل كوفيد-١٩، والتي وضعت أنظمة الرعاية الصحية وقدرات الدول على العمل المشترك تحت الاختبار، ففي مثل تلك الأوقات، تبدأ مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية في قيادة الدول ورسم المسارات لتجاوز الأزمة.

وغني عن البيان أن الرئيس دونالد ترامب قد أمضى السنوات الثلاث الأولى من حكمه في تحطيم هذه المؤسسات وتشويه قيادة الولايات المتحدة للعمل المشترك الذي تدعوه، وهو أحد أسباب عدم كفاءة العالم في مواجهة الوباء إلى الآن، فمواجهة الأزمة لم تتم إلا من خلال قلة من بعض الدول، لكن على الجانب الآخر فإن مجلس الأمن صامت، ومنظمة الصحة العالمية تقدم إرشاداتها ولكنها تفتقد إلى قيادة تعينها على أداء دورها وتبليغ رسالتها وصوتها.

الحق، سيكون من الصعب تجنب تأثيرات هذا الوباء السلبية بدون قيادة الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي ركز فيه قادة الدول أولاً على توضيح حجم التهديد لمواطنيهم، كان يجب عليهم مكافحة

الوباء على المستوى العالمي بدعم من الدول القوية، وهو الأمر الذي لن يؤدي ثماره في ظل غياب قيادة الولايات المتحدة، كأقوى دولة في العالم.

ولعل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، تقدم خير مثال على قيادة الولايات المتحدة للأزمات الدولية، حيث أدرك الرؤساء الأمريكيون (جورج دبليو بوش ثم باراك أوباما) أن على الولايات المتحدة أن تقود العالم لمنع تحول الركود إلى كساد عظيم، واستخدموا مجموعة العشرين لتوحيد أقوى اقتصاديات العالم.

ولسنا نبالغ إذا ما قلنا: إنه طوال تاريخها الممتد عبر السنين، كانت الولايات المتحدة متميزة بما لديها من قيادة ذات رؤية في أوقات الأزمات الكبرى، لكن الأمر تبدل من التميز إلى التخبط بسبب سياسات الرئيس ترامب، فسياسته الخارجية «أمريكا أولاً» تدفعه إلى التصرف بمفرده بدلاً من التنسيق مع الآخرين، كما أنه يبدو أنه غير قادر على رؤية أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح أقوى وأكثر فعالية من خلال مواجهة أزمة في متناول اليد مع حلفائها وشركائها، وهو ما لم يحدث إزاء أزمة كورونا، بل إن واشنطن فشلت حتى في إدارة هذا الملف داخلياً.

وقد لوحظ أنه منذ بداية أزمة الفيروس، لم يكن ثمة عمل ملموس لترامب تم القيام به جنباً إلى جنب مع الحكومات الأخرى، فلم يتخذ أي إجراء دولي مهم، ناهيك عن أنه أضعف العديد من الوكالات الفيدرالية التي عادة ما تقود الاستجابة العالمية لمثل هذه الأزمات مثل وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة الأمن الصحي العالمي والتهديدات البيولوجية في مجلس الأمن القومي (الذي تم حله في ٢٠١٨ على يده)، ولعل هذا ما يجعل الفشل الكارثي الذي منيت به هذه المؤسسات في التعامل مع الموقف ليس مفاجئاً.

## ٢- تواري دور واشنطن لصالح القوى الأخرى: المزاحمة الروسية الصينية

الحقيقة التي أفصحت عنها جائحة كورونا تبدو جلية في تحلي واشنطن عن وجهها الإنساني، ولعل هذا ما فتح باب الاحتمالات التي وضعت منافسيها في مرتبة المزاحمين لها في مناطق نفوذها عبر العالم في الوقت الراهن وبشكل أوسع في المستقبل القريب، وذلك بسبب ما اتبعه هؤلاء المزاحمون من سياسات إنسانية، يمكننا تسميتها «سياسة التضامن الدولي»، التي تقوم في الأساس على تقديم الدعم للدول المنكوبة، وهو ما يبدو واضحاً في الدبلوماسية الصينية، والتي تبناها الرئيس شي جين

بينج، الذي أعرب عن تضامنه الكامل مع أوروبا، واستعداد بلاده الكامل لتقديم كافة أوجه المساعدة لإنقاذهم من الآثار الوخيمة لفيروس كورونا، وهو الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في تعميق الثقة بين الجانبين، بعيداً عن واشنطن.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال قمة العشرين أن أزمة كورونا تمثل نداءً للضمير العالمي، مما يعد دليلاً دامغاً على الرؤية التي يتبناها خصوم واشنطن، عبر فضح الوجه القبيح للسياسة الأمريكية، والتي قامت على التشدد بالمبادئ والقيم الإنسانية لسنوات، من أجل تحقيق أهدافها، بينما تتعاسف في الوقت الراهن عن القيام بدورها باعتبارها القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي لتحقيق الاستقرار العالمي، على إثر فشلها في مواجهة مرض أدى إلى مقتل آلاف البشر حول العالم، بينما كان يتوجب عليها قيادة عمل جماعي دولي لإنقاذ المجتمع الدولي من هذا المصير إعمالاً لدورها ومسئوليتها من منطلق مكانتها كدولة قائدة للنظام العالمي.

ويبدو جلياً أن روسيا والصين تسعيان لصدارة المشهد الدولي والحلول محل الولايات المتحدة، وإن كان ذلك لا يخرج عن مجرد دائرة السعي والرغبة الحثيثة لا أكثر فإنه حتى الآن لم تتصدّر دولة واحدة لدور الزعامة الأمريكي، الذي شغل بمناسبة أزمة كورونا على إثر فشل واشنطن الذريع في إدارة ذلك الملف العالمي الشائك، ومع ذلك يمكننا القول بأن السياسات الصينية الروسية، والتي تحمل قدرًا كبيراً من التنسيق في مواجهة واشنطن، تهدف في الأساس إلى سحب الشرعية التي طالما تمتعت بها الولايات المتحدة، للبقاء على قمة النظام العالمي، عبر تقديم نفسيهما باعتبارهما قادرتين على مساعدة الدول الأخرى المنكوبة جراء الأزمة الراهنة.

ومن اللافت أن التحرك الصيني الروسي لا يتوقف على المسار الإنساني وتقديم المساعدات للشعوب المنكوبة فحسب، بل يبقى المسعى لإيجاد عقار لعلاج الفيروس، هو بمثابة محاولة لتقديم نفسيهما باعتبارهما قوى قادرة على تحقيق طفرات علمية على حساب دول المعسكر الغربي التي طالما قدمت نفسها كقوى لا تضاهى في المجال الطبي، وهو الأمر الذي يمثل معياراً جديداً يمكن اعتباره أحد أهم الأسس التي سوف يقوم عليها تحديد النظام العالمي ومستقبله.

### ٣- إمكانية قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي رغم التحدي الصيني الروسي

الحق أنه لم يفث الأوان بعد على تشكيل تحالف دولي للبدء في الحد من انتشار كورونا (وباء كوفيد-١٩)، الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية أن تقيم شبكة علاقات منظمة مع قادة العالم. يبدأ ترامب ومن بعده الرئيس المنتخب جو بايدن مع قادة دول العشرين اجتماعات عبر الهاتف لمناقشة كيفية التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية، وأن يجتمعوا أسبوعياً إذا لزم الأمر لتقييم الإجراءات المتبعة وحل الخلافات التي قد تنشأ، ويجب التركيز على تبادل البيانات الدقيقة حول انتشار الفيروس وعلاجه والاختبارات التي أجريت حوله، مما سينتج عنه فائدة كبيرة للخبراء الذين يسعون إلى فهم الفيروس. كما أنه لا بد من نقل المعدات والأدوات إلى الدول المنكوبة، ومبادرة الدول التي تعافت إلى تقديم مساعداتها للدول الأخرى، والاتفاق على وسائل توزيع عادلة بمجرد توفر اللقاح اللازم للقضاء على الفيروس، وهذا يتحقق بتولي الولايات المتحدة زمام القيادة مع مشاركة حقيقية من الصين والقوى الدولية الأخرى.

ولكن التراشق بالألفاظ وتبادل الاتهامات ما بين واشنطن وبكين أحبط سبل التعاون الجاد إزاء الفيروس القاتل، وازدادت حالة عدم الثقة والعداء بين البلدين الكبيرين، حيث اتهمت الصين الجيش الأمريكي بأنه زرع الفيروس في ووهان لإضعاف الصين، في الوقت الذي وصف فيه ترامب الفيروس بأنه «الفيروس الصيني».

وإن كان الواجب يحتم على القوتين العظميين إيقاف تلك السياسات العدائية والرغبات الجامحة لحكم العالم، والبدء في العمل سوياً لإيجاد الحلول والخروج بالعالم من كارثة تفشي كورونا؛ وإلا سيكون من الصعب تجنب المزيد من التوترات والانقسامات العالمية التي نحن في غنى عنها الآن. وهناك الكثير من المخاطر على سمعة هاتين القوتين العظميين ومصداقيتهما في المجتمع الدولي، في حين أن الصين تستحق الثناء على حملتها في التأكيد على أهمية «التباعد الاجتماعي» والمساعدات الإنسانية المتواصلة للاتحاد الأوروبي وغيرها، لكنها لا تزال تتعرض لانتقادات شديدة لقمعها في البداية معلومات حول الوباء وعدم المشاركة الكاملة للبيانات حول الفيروس. وفي غضون ذلك، وفي ظل غياب واشنطن عن قيادة العالم، سيكون من الصعب إصلاح صورة الولايات المتحدة إذا غابت في وقت احتاجها العالم فيه.

#### ٤- أزمة كورونا تمنح الصين فرصة تاريخية لقيادة العالم

إن جائحة كورونا التي تعد واحدة من أصعب الأزمات التي تواجه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وخلفت ضحايا أكثر بكثير من ضحايا الحروب، وما يثار بشأن كون هذه الجائحة قد أفرزت فرصة وظروفًا مشابهة لتلك التي وقعت أثناء الحرب الثانية، يمكن أن ينتج عنه تغيير القيادة لمصلحة الصين التي تعمل على إبراز دورها وتصعيد نفوذها عالميًا، واستغلال لحظة التأثر والتراجع الأمريكية بسبب حجم الكارثة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي جراء تفشي الفيروس، وما نتج عنه من أضرار لم تقتصر على الخسائر البشرية والاقتصادية، بل طالت النظام السياسي الأمريكي ذاته في ظل تعمق الخلافات حول حدود السلطات السياسية للرئيس وحكام الولايات، والانقسام الحزبي غير المسبوق الذي تعانيه الولايات المتحدة.

وبعيدًا عن الولايات المتحدة وقدرتها على معالجة الآثار العنيفة التي خلفتها الأزمة هل تمثل جائحة كورونا فرصة للعودة الصيني بديلًا للقيادة الأمريكية؟ وهل ترغب الصين في أداء هذا الدور في المستقبل المنظور أم أن لديها رؤية استراتيجية أخرى للعالم؟

الحق، فإنه وإن كان هذان التساؤلان من الأهمية بمكان فإن تداعيات أزمة «كورونا» لم تتضح بعد بشكل نهائي كي يمكن القول، بثقة، إنها تمثل فرصة للصين أو غيرها من القوى الدولية كي تسعى للحلول محل الولايات المتحدة في مقعد قيادة النظام العالمي القائم، فنهاية الأزمة لم تزل بعيدة عن التوقعات، ومآلاتها لم تزل تدور في فلك التكهنات، والأهم أن نتائجها الاقتصادية والاستراتيجية لم تتضح بعد بشكل يسهم - ولو بقدر محدود - في بناء تصورات بحثية جديدة حول آفاق المستقبل، وبالتالي فإن كل ما يدور في هذا الشأن يبدو سابقًا لأوانه، إذ إن العنصر الحاسم في هذه الجزئية يتعلق بسيناريو نهاية الأزمة، الذي قد يستغرق شهرًا وقد يمتد لأعوام، ولكن الشواهد جميعها تشير إلى أن الأزمة ستخلف آثارًا بنوية عميقة في النظام العالمي، وستدفع باتجاه التغيير وإعادة النظر في كثير من المفاهيم والممارسات والسلوكيات والأعراف والقوانين الدولية، ولكن هذه الآثار لا ترتبط - حتى الآن - بخسائر الأزمة وضحاياها بقدر ما ترتبط بما برز من ممارسات سلبية دولية منذ بداية الأزمة وما كشفت عنه من ثغرات وعيوب فاضحة في قواعد التعاون الدولي، وما كرسته العولمة وآليات التجارة الحرة من ممارسات كشفت هذه الأزمة عن خطورتها الشديدة على الأمن القومي للدول.

وعند تقييم حدود رغبة الصين وحدود جاهزيتها لقيادة العالم في مرحلة حرجة كهذه، فيجب تقييم نظرة الصين للحدث والأزمة الطاحنة التي يمر بها عالم ما بعد كورونا، فالواضح أن بكين تنظر للأزمة باعتبارها فرصة لتعزيز دورها ومكانتها الدولية، وهذا نستبينه من نشاطها المكثف في مد يد العون والتعاون مع كل دول العالم وتقديم المساعدات لها للتصدي للأزمة، صحيحاً، ولكن هذا لا يعني بالضرورة رغبتها في ملء الفراغ الاستراتيجي المحتمل الناجم عن تراجع الولايات المتحدة كلياً عن قيادة النظام العالمي القائم، فالتنين الحذر- وفقاً لدراسة صادرة عن مؤسسة «راند» البحثية عن الدور الصيني في الشرق الأوسط - لا يظهر استعجالاً لفكرة مزاحمة الولايات المتحدة على قيادة العالم، والثقافة الصينية بعمقها التاريخي تنظر للأمر بشكل مغاير للعالم تماماً، ولديها من الصبر والتراث الاستراتيجي ما يدفع للقول بأن الصين لا تسعى لاستغلال هذه الأزمة لتحل محل الولايات المتحدة، ولكنها بالتأكيد تدرك أن الجائحة فرصة ثمينة لاستعادة زمام المبادرة في الصراع التجاري والاقتصادي والاستراتيجي الذي يقوده الرئيس ترامب معها، ومن ثم كسب الثقة وتعزيز النفوذ الدولي في مواجهة الضغوط التي تمارس عليها من الغرب بقيادة الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

ولعل نجاح بكين في اختراق جبهة الغرب، من خلال إظهار التعاطف وتقديم الدعم والمساعدات لإيطاليا وبعض الدول الأوروبية في مواجهة أزمة «كورونا»، سيسهم في تحرك الصين لتفتيت الموقف الغربي ضدها عبر إعادة بناء الصورة الذهنية للبلاد دولياً، وتقديم وجه أخلاقي للصين بدلاً من المصالح الجيوسياسية فقط.

وإذا نجحت الصين في مواصلة سياسة تقديم المساعدات لدعم الاقتصادات حول العالم من أجل الخروج من ركود اقتصادي يفوق في تأثيراته الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، ويضاهي ما يعرف بالكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، فإن الصين تكون قد حققت أحد أهم أهدافها في هذه الأزمة، من خلال بناء توازن استراتيجي عالمي مع النفوذ الأمريكي، بما سينعكس بالتبعية على سياسات الولايات المتحدة تجاهها في المرحلة المقبلة.

والحق، إن استحضار الصين لسياسة تعزيز مكانتها الاستراتيجية العالمية التي مارستها قبلاً منذ نحو عقدين، حيث لعبت وقتها دوراً بارزاً في السيطرة على أزمة ديون منطقة اليورو من خلال شراء سندات الدول الغارقة في الديون مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا، كما عززت استثماراتها في هذه الدول، وإذا أضفنا لذلك تمددها استراتيجياً في قارات العالم واقتصاداته من خلال خطة طريق الحرير الجديد،

فإن هذه الأزمة (أزمة كورونا) ستتيح للصين فرصة التحول من الموقف الدفاعي في مواجهة الضغوط الاستراتيجية الأمريكية المتواصلة، إلى بناء موقف متوازن لن يصل بالضرورة إلى حد تحدي النفوذ الأمريكي عالمياً، ولكنه سيوفر للقيادة الصينية فرصة الإمساك بزمام المبادرة في علاقاتها المعقدة والصعبة مع الولايات المتحدة، بما يمكنها من فرض رؤاها وتصوراتها في هذه العلاقات، ويدفع واشنطن بالتبعية إلى إبداء مرونة كبيرة لتفادي التحدي الصيني، لا سيما أن الاقتصاد الأمريكي لا يستطيع التخلي بسهولة عن أنشطة «التعهد» التي يرتبط بها مع الشركات الصينية، وقد كان الأمر واضحاً في إعلان الصين رغبتها في تقديم مساعدات طبية للولايات المتحدة، إثر انفضاح الجانب الأمريكي وظهوره بقدرات محدودة لا تلاحق احتياجات السكان من الكمادات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي ووسائل الوقاية من العدوى.

وعلى الرغم من الاتهامات الغربية المتزايدة للصين بالتستر على المعلومات وبيانات الضحايا عند بدء أزمة «كورونا»، فإنها قد تمنح أولوية متزايدة للحصول على الثقة والموثوقية الدولية من خلال مواصلة تقديم المساعدات الصحية والطبية والاقتصادية، لترسيخ صورة نمطية صينية قائمة على الأخلاق والمبادئ وليس على المصالح الاستراتيجية، وهذا مجد ذاته سيسهم في بناء النموذج الصيني الذي يمكن الاعتماد عليه كركيزة أساسية في القيادة العالمية مستقبلاً، فقد قدمت مساعدات طارئة لمكافحة الفيروس القاتل لـ ٨٣ دولة ومنظمة دولية.

وعلى الرغم من ذلك، تنظر واشنطن للأزمة على أنها صراع نفوذ عالمي تبغي الصين منه لعب دور المنقذ فيه وأخذ دور المبادرة في قيادة العالم على حساب واقع النفوذ الأمريكي، بيد أن الأزمة الصحية العالمية، قد بينت مدى إخفاق الولايات المتحدة في تعاملها مع الأزمة وعدم تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها كونها متصدرة لقيادة العالم، وهي صاحبة مركز القيادة للمجتمع الدولي.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا طرح سيناريوهات ثلاثة تتعلق بقيادة العالم في ظل جائحة كورونا، نذكرها فيما يلي:

### السيناريو الأول: ويتمثل في استمرار إحكام واشنطن قبضتها على العالم (القطبية الأحادية)

ينطلق هذا السيناريو من استمرار التفوق الأمريكي داخل النظام الدولي، وذلك في ظل قدرته على فرض نفوذه وبسط سيطرته، تأسيساً على أن أمريكا وُلدت عظمى وستظل كذلك بفضل نظامها



الاقتصادي القوي رغم الهزات التي شهدتها، وبالموازاة أيضاً مع تحدي وجود القيادة الصينية، ولعل قدرة نظام الحوكمة الأمريكية هي التي تعين واشنطن على تخطي الأزمات مهما كانت درجة خطورتها. كما أن نمط الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، يتمتع بخاصية التصحيح التلقائي، والتي تمكنه من التكيف والتعايش مع الأزمات، وبالتالي يفرض أنماطاً معينة وجديدة من السلوك تجعلها دائماً على رأس الهرم العالمي.

والحق، فإن التداعيات التي خلفها فيروس كورونا على مستوى النظام الدولي، وإن كانت آثارها واضحة وقاسية للغاية، وكانت لها انعكاسات بالغة في الذهنية السياسية الدولية، فإن ذلك لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي. وبمعنى آخر، إن النظام العالمي الذي ترتب على هرمه الولايات المتحدة الأمريكية سيستمر كما هو خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، وإن هذه الأخيرة ستبقى القوة المهيمنة على المستوى الدولي، وإن ما يحدث لن يجعل الصين أو حتى روسيا تحتل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي القائم.

### السيناريو الثاني: وينهض على نظام ثنائي القطبية بقيادة واشنطن وبكين

ينطلق هذا السيناريو من احتمال وجود نقطة تحول في النظام العالمي وفي دور الولايات المتحدة الأمريكية داخل النسق الدولي، ومن ثم تأثير ذلك على توازن القوى العالمية، نتيجة إلى أن أزمة فيروس كورونا تعد الأخطر من بين كل الأزمات التي واجهت النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وطرحت تحدياً أمام مبررات استمرار قيادة الغرب للنظام العالمي على خلفية إخفاقاته المرتبطة بالأزمة. لكن ليس هناك ما يثبت قدرة النظام العالمي على تجاوز الأزمة الراهنة وتكيفه معها بما يسمح باستمرار القيادة الأمريكية للنظام العالمي في مقابل تحديه للصعود الصيني، فالجديد في هذه الأزمة أنها كشفت ولأول مرة عن سعي الصين لاحتلال مكانة سياسية كبرى عالمياً، بعد أن كانت تتوارى بعيداً متمصصة دور المتفرج في العديد من الأزمات العالمية، الأمر الذي يؤكد أن عالم ما بعد كورونا سيشهد صراعاً ما بين الدول الكبرى حول إعادة بناء نظام جديد قد تترتب عليه تطورات مخيفة حول تقاسم الزعامة العالمية فيما بين الصين وأمريكا، ومن المتوقع وفقاً لهذا السيناريو أن النظام العالمي في فترة ما بعد جائحة كورونا، سيقوده القطبان الرئيسيان وهما أمريكا والصين، ولكنه لن يكون بصرامة وصراع القطبية التي كانت إبان الحرب الباردة، حيث سيتسم النظام الجديد بالمرونة.

### السيناريو الثالث: ويتحدث عن مبدأ التضامن والتعاون في ظل نظام متعدد الأقطاب

يذهب هذا السيناريو إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة سائدة، ولكن أكثر ضعفًا في قيادتها للنظام العالمي، مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي راكمتها على مدار قيادتها للنظام الدولي. ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظامًا دوليًا ثنائي القطبية ولكنه هش إلى درجة كبيرة، الذي نستطيع أن نطلق عليه متعدد الأقطاب. فأزمة كورونا ستفضي إلى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة؛ إلى نظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه لروسيا والصين أدوار بارزة على الصعيد السياسي والاقتصادي، إلى جانب أمريكا، وهو ما يسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية.

ويحتاج هذا السيناريو ليكون أكثر فعالية إلى توافر قدر من التضامن والتعاون الدولي، وهو ما يتطلب مجموعة من الشروط، أبرزها تنحية الخلافات السياسية جانبًا سواء كانت دولية أو محلية، وتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية عن طريق تجديدها أو رفعها، بالإضافة إلى تكثيف جهود المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة والدول المؤثرة في النظام الدولي لوقف العمليات العسكرية في مناطق النزاع والصراع خصوصًا في ليبيا وسوريا وغيرهما، اللتين أصبحتا تواجهان أوضاعًا إنسانية أشد صعوبة في زمن جائحة كورونا.

إن الشيء المؤكد هو أن العلاقات بين الدول سوف تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، وبالتالي فإن التقارب يبقى رهينًا بقدرة أطراف النظام الدولي - خصوصًا الأكثر تأثيرًا - على احتواء القضايا العالقة فيما بينهم، والمرشحة للانفجار على ضوء ما خلفته أزمة فيروس كورونا من تأثيرات على مستوى العلاقات فيما بين أعضاء الجماعة الدولية.

وغني عن البيان أن كل التفاعلات التي شهدتها العالم بعد أزمة كورونا وتفشي هذا الفيروس في أنحاء متفرقة من العالم، قد أثرت بدرجة أو أخرى في حقل العلوم السياسية من زاوية ظهور مفاهيم وظواهر جديدة ارتبطت بمواجهة هذا الفيروس، كسياسة العزلة التي تبناها الكثير من النظم السياسية في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي صدرت سياسة خصمت من رصيدها الدولي، وهي سياسة «أمريكا أولاً»، وكأنها تعيش في كوكب غير كوكب الأرض، أيضًا كان من تأثيرات الجائحة انسلاخ بعض الدول من القيم الإنسانية المتبعة في أوقات الأزمات والكوارث أو

المبادئ المرعية في العلاقات الدولية، كمبدأ الأخلاق الدولية التي حل محلها مبدأ الأنانية السياسية، إلى حد السطو على المساعدات الإنسانية والقوافل الطبية المتجهة إلى منكوبي كورونا، في شكل جديد من أشكال القرصنة، أبطاها نظم حكم لدول مستقلة ذات سيادة كدولة تركيا التي مارست القرصنة في غير مرة للاستيلاء على مساعدات وقوافل طبية، أضف إلى ذلك تقييد الكثير من حقوق الإنسان، كالحق في التنقل، والحق في السفر، والحق في ممارسة العبادات والشعائر الدينية بحرية، بسبب سياسات الإغلاق التي تسابقت دول العالم في تنفيذها.

